

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون



الجلسة العامة ١٧

الأربعاء، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ - سو (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٦٦ من جدول الأعمال (تابع)

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

تقرير الأمين العام (A/56/160 و Corr.1 و Add.1)

السيد غونزاليس (سانت فنسنت وغرينادين)

(تكلم بالانكليزية): لما كانت هذه المرة هي المرة الأولى التي أتشرف فيها بالوقوف هنا ومخاطبة هذه الهيئة، اسمحوا لي بأن أهنئكم، سيدي الرئيس، بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وبالمثل، اسمحوا لي بأن أهنئ الأمين العام، السيد كوفي عنان، بمناسبة إعادة انتخابه لدورة ثانية. إن حكمته وتعاطفه الثابتين يحتاج إليهما الآن أكثر من أي وقت مضى لقيادة هذه المنظمة في هذا الوقت الذي تمر فيه بأزمة عالمية.

أقف أمام الجمعية اليوم لأدلي ببيان في وقت يسوده

حزن كبير، بشأن موضوع يثير غضبا وإنكارا كبيرين، إلى حد أن مجرد الكلمات لا يمكنها أن تغطي كل هذه المشاعر.

واسمحوا لي بأن أعرب عن أخلص تعاطف وتعازي سان فنسنت وغرينادين حكومة وشعبا لضحايا المأساة التي هزت هذه المدينة قبل ٢٢ يوما، ولأسرهم وأصدقائهم. ونحن نتشاطر معهم حزنهم وألمهم. إن أندريه كوكس، وهو شاب عمره ٢٩ عاما من سانت فنسنت وغرينادين، تخرج مؤخرا في الكلية وانضم إلى موظفي شركة كان مقرها في الدور ١٠١ من المبنى الأول في مركز التجارة العالمي وهو من بين آلاف البشر المفقودين بسبب ذلك الاعتداء الإرهابي الغادر. وفي ملاحظة أكثر شخصية، كانت أختي الكبرى، باتريشيا، وقت الاعتداء في الدور الخامس والأربعين من المبنى الثاني في مركز التجارة العالمي. وبفضل الله، نجت من المبنى دون إصابة جسدية ولكنها أصيبت بصدمة نفسية. ولحوالي ٢٤ ساعة، لم أعرف ما إذا كانت حية أم ميتة. ويبدو لي من السخف، بل من الأنانية، أن أشكر حظي السعيد في وقت يكون الحظ السعيد هو الاستثناء وليس القاعدة. وهذه طبيعة هذا الوحش.

وصباح اليوم، زرت موقع الحادث، بدعوة من مدينة

نيويورك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

كبلدي من هذا إلى جانب بقية دول العالم. وقد تأثرت غاية التأثير بما أبداه رئيس الولايات المتحدة وغيره من قادة العالم من حنكة ورباطة جأش وتعقل. ولكننا نتفهم ضرورة اتخاذ إجراء. غير أن هذا الإجراء ينبغي أن يصمم بحيث يقدم المذنبين إلى العدالة أو يوصل العدالة إليهم وأن يتلافى بقدر الإمكان إسالة المزيد من الدماء البريئة. وأشعر بالارتياح لأن هذا هو محط تركيز كل الأمم الحبة للسلام في العالم.

والإرهاب ليس محدودا. فأحداث ١١ أيلول/سبتمبر تدل على أنه ينشر مجساته القبيحة خارج حدوده بشتى أشكاله ومظاهره. وبينما نعكف على مهمة تطبيق العدالة على مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية البغيضة، يجب أن نحترس من اتخاذ أعمال انفرادية، وإلا ألحقنا الرعب بالأبرياء. غير أن علينا بالمثل أن نبحت عن العوامل التي تعزى إلى الإرهاب وعواقبه غير المباشرة، وأن نتصدي لها. وأنا أقول هذا غير باحث عن تبرير لتلك الأفعال. فأعمال القتل الجماعي لا يمكن تبريرها بحال. وهذه الجمعية في وضع فريد يتيح لها توفير الريادة الجماعية اللازمة في هذا المسعى. وإذا كانت هذه الأحداث الأليمة في ١١ أيلول/سبتمبر قد أسفرت عن بعض الخير، فهو أن أمم العالم قد اتحدت في إدانتها لهذه الأعمال. ثم إن الخيار أصبح واضحا: نبل الحضارة أو الانحطاط إلى البربرية. وأنا واثق أن البربرية ومعاونيها سوف يهزمون.

ورغبة من حكومي في مواكبة الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب فقد اتخذت الخطوات لإحكام الأمن وتنفيذ التدابير لسد الفجوات التي يسعى المجرمون والإرهابيون إلى استغلالها لتنفيذ أعمالهم الشنيعة. وفي هذا الصدد تعمل حكومي على نحو وثيق مع أمم الكاريبي الأخرى والحلفاء التقليديين في شمال الأطلسي.

وعدسات التلفزة لا تلتقط الخراب بصورة كافية. ففي وسط الركام توجد جثث ودماء بشرية لأناس أزهقت أرواحهم بقسوة على يد بربرية لا تخطر على بال.

ومن العجيب أننا كلما زاد تحضرنا نصير أكثر ضعفا أمام الإرهاب. فأصبحنا الآن ونحن الشعوب المتحضرة نواجه عدوا مشتركا يعمل في الخفاء ولكن بأساليب بالغة التطور. وكما قال العمدة جولياني من هذه المنصة نفسها قبل يومين فإننا "يجب أن نختار بين الحضارة والإرهاب". وأرى أن على كل الأمم أن تتحد الآن لمكافحة الإرهاب لضمان الأمن للبشرية والقيم الأساسية لمجتمع ديمقراطي. إن القتل الجماعي والنكبة الاقتصادية في نيويورك وواشنطن لم يسبق لهما مثيل. وعلى هذا يلزم اللجوء إلى رد غير مسبوق لتلافي التكرار. ولا شك أننا في جهدنا الجماعي لمكافحة الإرهاب نتحلى بالتركيز والعمد والقياس. وأنا على ثقة أننا بهذه الطريقة نحرك الآليات الملائمة التي تضمن النصر على الطغيان دون تضحية بأساليب حياتنا. ولكن لا بد ألا تضعف يقظتنا. ويجب ألا نلین في جهودنا. ويجب ألا يكون للإرهاب مستقبل في حضارتنا.

وعلىنا في الوقت نفسه أن ندرك أخطار الوصم العرقي. فجرائم الكراهية التي ارتكبت في أعقاب هذه المأساة ضد المواطنين الأمريكيين من أصل شرق أوسطي جرائم مخيفة ولا يمكن التساهل فيها. ويجب أيضا أن نوضح بما فيه الكفاية أن هذه ليست معركة ضد الإسلام الذي هو عقيدة سلمية، بل ضد من يلوون تعاليمه في سعي حائب لتبرير جرائمهم النكراء. ومرتكبو هذا العمل الجبان لا يمثلون الإسلام.

لقد تغير العالم الذي نعرفه في اليوم الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وشعر الناس في جميع أنحاء المعمورة بتأثير أعمال الإرهابيين، وسوف تعاني الدول الصغيرة

المتحدة منذئذ عددا كبيرا من القرارات بشأن هذا الموضوع وأسهمت كثيرا بصورة أساسية في إنشاء نظام قانوني متين يتألف حتى الآن من ١٢ اتفاقية جنائية عالمية ترمي إلى قمع شتى أشكال الإرهاب. وهذا يدل على أن الأمم المتحدة لم تقلل أبدا من قدر تهديد الإرهاب. غير أن هذا البند المدرج في جدول أعمال الجمعية العامة لم يكن يوما بالعجلة والخطورة كما هو الآن. فلم يكن أحد يتنبأ بأن آفة الإرهاب مهما اشتدت خطورتها تصل في يوم من الأيام إلى درجة أن تشكل تهديدا عالميا ومنهجيا للأمن الدولي يقارن بالصراعات المسلحة.

وعلى أثر الأحداث المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر تغير تقييم المجتمع الدولي لتهديد الإرهاب إلى الأبد. ولم يعد ثمة شكل في ذلك اليوم، كما لم يكن من قبل، في أن الإرهاب الدولي أصبح يشكل تهديدا للسلام العالمي، ولذا أصبح من الضروري أن يكافح على هذا الأساس. ومن قدر الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة الدولية العالمية الوحيدة، أن تؤدي دورا أساسيا في هذه المكافحة، ومن دواعي سعادتي أن أقول إن أول إجراءات اتخذت اليوم من منظمنا بعد ١١ أيلول/سبتمبر أثبتت قدرتها على أن ترقى إلى مستوى هذه التطلعات، واستعدادها لذلك.

وقرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١)، وكذلك قرار الجمعية العامة ١/٥٦، وضع الهجوم الإرهابي في ١١ أيلول/سبتمبر في السياق السابق ذكره ومهدا الطريق لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الصادر في ٢٨ أيلول/سبتمبر، الذي يتناول الإرهاب بأسلوب لم يسبق له مثل، في إطار الفصل السابق من ميثاق الأمم المتحدة. وهذه الخطوة التاريخية ترقى بالنظام القانوني لقمع الإرهاب إلى مستوى جديد، ذلك الإرهاب الذي لم يعد يتحدى الدول الأطراف في الاتفاقيات ذات الصلة فحسب، بل يتحدى المجتمع الدولي بأسره أيضا.

إن وجودي شخصيا ووجود زوجتي هنا في نيويورك يعينان أن القيادة السياسية في سانت فنسنت وجرينادين ومنطقة الكاريبي لن يخيفها الإرهاب ولن يمنعنا من السفر. وقد ذكرنا الرئيس بوش بأن الأجواء آمنة. وناشد العمدة جوليان كل فرد إلى العودة للمهام الطبيعية وطالب السائحين بأن يواصلوا زيارة نيويورك. وإذا كنت وزوجتي نأمن السفر إلى نيويورك من سانت فنسنت وجرينادين الجميلة، فالأمر ينطبق أيضا على الزوار والسائحين والمستثمرين والأصدقاء من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية والعالم أجمع من المسافرين إلى سانت فنسنت وجرينادين ومنطقة الكاريبي. وأي شخص يخشى السفر يكون قد خضع بغباء لشورور الإرهاب.

واسمحوا لي في الختام أن أطمئن شعب الولايات المتحدة وخاصة من كان منهم من نيويورك إلى أن حكومة وشعب سانت فنسنت وجرينادين يحبونكم كل الحب. فقد وفرت بيتا لآلاف المؤلفات من شعبنا. وأنتم تتحلون بروح لا تقهر - وسوف تلتئم جراحكم سريعا. وسنكون معكم وأنتم تتعافون. بارك الله فيكم.

السيد غالوشكا (الجمهورية التشيكية) (تكلم

بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب باسم الحكومة التشيكية والأمة التشيكية عن تعاطفنا القلبي مع من فقدوا أحبائهم في الهجمة الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ومع الشعب الأمريكي كله. فقد تأثرنا كثيرا بهذه المأساة الفظيعة ونشاطهم أحزانهم. ونعرب عن تضامننا الكامل مع حكومة الولايات المتحدة في تصميمها على معاقبة مرتكبي ورعاة هذا العمل الشنيع ومكافحتها للإرهاب الدولي.

لقد ظل الإرهاب تقليديا موضوعا مدرجا في جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٢. واتخذت الأمم

تكون الأعمال التي تضطلع بها وزارة الداخلية وأجهزة الشرطة فعالة فيما يتعلق بقمع الإرهاب، يجب على الجمهورية التشيكية الانخراط في تعاون على الصعيد الثنائي مع عدد كبير من البلدان والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. ولهذا عقدت الجمهورية التشيكية حتى الآن ١٥ اتفاقا دوليا ثنائيا بشأن التعاون لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، وهناك ١٥ اتفاقا آخر في مراحل مختلفة من الأعمال التحضيرية. فضلا عن ذلك، فإن الجمهورية التشيكية، بوصفها بلدا في طريقه إلى أن يصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي، تعزم التعاون مع مكتب الشرطة الأوروبي إلى أن تجرى الموافقة على اتفاق التعاون.

وأود أن أتقدم باقتراح محدد بشأن كيفية الإسهام في التدعيم السابق الذكر للنظام الدولي لقمع الإرهاب. فكما تذكر الجمعية، دعا الأمين العام رؤساء الدول والحكومات الذين حضروا مؤتمر قمة الألفية في العام الماضي إلى اغتنام تلك المناسبة الفريدة لكي يؤكدوا من جديد التزامهم بسيادة القانون الدولي عن طريق التوقيع والتصديق على بعض الاتفاقيات الدولية المودعة لدى الأمين العام. وأسفرت هذه الدعوة عن ٢٧٤ إجراء بشأن المعاهدات خلال الأيام الثلاثة التي استغرقها مؤتمر القمة. وكان من المفروض أن يجري تنظيم حدث مماثل بشأن المعاهدات بمناسبة الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال، التي لزم تأجيلها نظرا لمأساة ١١ أيلول/سبتمبر.

وفي ضوء النجاح المحرز في العام الماضي، أود أن أقترح أن يجري الآن تنظيم احتفال من هذا النوع للمعاهدات من أجل الاتفاقيات القطاعية لمكافحة الإرهاب، المودعة لدى الأمين العام. ويمكن عقد هذا الحدث في وقت ملائم أثناء الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، وأعتقد اعتقادا جازما أن العدد الكبير من التوقيعات

ورغم جميع هذه الجهود التي بذلت مؤخرا، يجب أن نواصل التدعيم المتزايد للصكوك السياسية والقانونية في هذا المجال. والجمهورية التشيكية، بوصفها بلدا منتسبا إلى الاتحاد الأوروبي، تؤيد بيان الاتحاد، الذي أدلى به في هذا الحفل يوم الاثنين ١ تشرين الأول/أكتوبر، والذي أكد ببلاغة ضرورة الامتثال للصكوك القانونية القائمة وتنفيذها. وفي هذا الصدد. أفخر بأن أقول أن الجمهورية التشيكية تشارك مشاركة كبيرة في بناء هذا النظام القانوني المتعدد الأطراف. والجمهورية التشيكية دولة طرف في ٩ من الاتفاقيات القطاعية الـ ١٢ لمكافحة الإرهاب، بما فيها الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، وهي من أحدث هذه الاتفاقيات، كما أنها من الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب الذي وقع عليها الرئيس هافل أثناء مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في العام الماضي.

وتبذل هيئاتنا التشريعية قصارى جهدها لكي تتخذ التدابير اللازمة في تشريعاتنا الداخلية لتنفيذ الالتزامات التي تمليها هذه الاتفاقية، فضلا عن الأحكام ذات الصلة بشأن تمويل الإرهاب، المتضمنة في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وخطة عمل الاتحاد الأوروبي المعنية بالإرهاب.

وفيما يتعلق بالمفاوضات التي تجرى حاليا ومستقبلا حول إبرام صكوك لمكافحة الإرهاب. يقف الممثلون التشيكيون على أهبة الاستعداد لبذل قصارى جهدهم للمساعدة في الدفع نحو عقد اتفاقية شاملة في هذا الخريف تعنى بالإرهاب. وقد يكون إسهام الاتفاقية العامة ضخما إذا نجحت في وضع تعريف عام للإرهاب، الأمر الذي يمثل عنصرا مفقودا في الإطار السياسي والقانوني الدولي في هذا المجال.

ومع ذلك، أود أن أؤكد أن الجمهورية التشيكية لا تركز على الاتفاقيات المتعددة الأطراف فحسب. ولكي

ألا تطمس جذور الشر الذي يؤثر على جميع الأمم اليوم. فقد أُلقت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المفجعة الضوء بوضوح على المخاطر الشديدة التي يشكلها الإرهاب.

ومن خلال هذه الأعمال التي أغرقت أكثر من ٨٠ بلداً في الأحزان ووجهت ضربة شديدة إلى الاقتصاد العالمي، الذي كان يعاني أصلاً من ضعف شديد، يشعر المجتمع الدولي بأسره بالتهديد الآن أكثر من أي وقت مضى. ولا شك أن هذا هو السبب الذي قررت الجمعية العامة من أجله أن تناقش مسألة الإرهاب في جلسة عامة.

وأود أن أؤكد من جديد تأييد وفد بلادي تأييداً كاملاً لقرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) وقرار الجمعية العامة ٥٦/١، اللذين يشهدان على سخطنا الجماعي وتصميمنا المشترك على اجتثاث هذه الآفة من أعماق جذورها.

وبالنسبة لجمهورية غينيا، لا يمكن لظاهرة الإرهاب أن تستخدم أداة للضغط السياسي. بل بالعكس، فهي جريمة مقصودة يجب مكافحتها والقضاء عليها نظراً لخستها ومدى تأثيرها. ولهذا تقف بلادي بحزم إلى جانب الدول المصممة على مواجهة الإرهاب الدولي.

وتعتبر حكومة بلادي دعم الإرهاب الدولي انتهاكات صارخاً لمبادئ القانون الدولي وتهديداً خطيراً للسلام والأمن. وفي هذا السياق، تؤيد تأييداً مطلقاً القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي اتخذته مجلس الأمن في ٢٨ أيلول/سبتمبر.

ومن الواضح أن القضاء على الإرهاب يتطلب التصميم الثابت من الدول لكي تحارب مع الأنشطة التي تدعمه، مثل تمويل الأعمال الإرهابية وتجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية في أراضيها وتقديم الأسلحة والدعم

والتصديقات على الاتفاقيات سيسهم في قبولها على الصعيد العالمي.

وهذا البيان والخطوات المذكورة آنفاً التي اتخذتها الجمهورية التشيكية تبين رغبة بلادي في الاضطلاع بدورها في الجهود الدولية المتضافرة وتصميمها على ذلك للقضاء على الإرهاب الدولي. وفي هذا الصدد، أطالب جميع الدول الأعضاء بالمحافظة على روح التضامن والتعاون التي وحدتنا بعد ١١ أيلول/سبتمبر، وبتكثيف جهودنا لتحرير العالم من آفة الإرهاب.

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): إن الأحداث المأساوية التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية كانت طعنة في ضمير جميع الأمم المحبة للسلام والحرية.

وتود جمهورية غينيا أن تغتنم هذه الفرصة لكي تؤكد من جديد تعاطفها مع الولايات المتحدة، حكومة وشعباً، ومع أسر الضحايا.

إن الموقف الإجماعي الذي يتخذه المجتمع الدولي بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر يبين عزم الدول على مكافحة الإرهاب على نحو جماعي وفعال. والآن، يبدو أن وضع استراتيجية متضافرة ومنسقة هو الإطار الواجب لكي ندافع معا عن القيم العالمية للحضارة. والإرهاب، وهو من أخطر آفات عصرنا، هو النقيض بعينه لقيم منظمنا. فهو ينتهك المبادئ الأساسية للإنسانية والديمقراطية ويعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان.

والآن، لقد ظلت مسألة الإرهاب مدرجة على جدول أعمال منظمنا طيلة سنوات عديدة. واتخذ العديد من القرارات والمقررات والتوصيات لمنع، بل والقضاء عليه بجميع أشكاله ومظاهره. ونظراً لعدم التوصل إلى توافق في الآراء، كثيراً ما تتعثر المناقشات بسبب المواقف المختلفة والمتشددة. ومع ذلك ينبغي لهذه المشاحنات السياسية

من اتخاذ التدابير الضرورية لمكافحة هذه الكارثة الجديدة والقضاء عليها، لأنها تهدد القيم العالمية لحضارتنا.

السيد آرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): أهنتكم يا سعادة الرئيس على انتخابكم وأتمنى لكم كل النجاح. وتؤيد اسبانيا تأييدا تاما مداخلة ممثل بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي.

الأعمال الإرهابية المروعة التي تتصف بالجبن واللا إنسانية التي حدثت يوم ١١ أيلول/سبتمبر أصابت العالم كله بصدمة. وروعت، في الحقيقة الشعب الاسباني، الذي باسمه أجدد دعمنا المخلص لحكومة وشعب الولايات المتحدة، فضلا عن سكان مدينة نيويورك، وهي المدينة التي تؤينا.

لقد عانت اسبانيا من نتائج الإرهاب لفترة طويلة وتعرف جيدا نوع المعاناة التي يسببها. ويحاول الإرهاب أن يغمرنا بديكتاتورية الرعب ويشلنا بالخوف. ولكن في مقابل الرعب والخوف توجد العدالة والتضامن للإنسانية، وهما صفتان نبيلتان للبشرية.

ولا ينبغي أن تضيع حياة الآلاف من الأبرياء هباءً. ولا يستطيع العالم أن يقف موقفا سلبيا في وجه هذه الأعمال الوحشية، التي تهجم على أكثر القواعد الجهورية لسلوكنا المتحضر. ويتعين علينا أن نحدد أماكن الأشخاص الأعضاء في شبكات الإرهاب ومن يعاونوهم أو يقدموا لهم المأوى، ولا بد من اتخاذ كل الإجراءات الضرورية ضدهم. وستختلف هذه التدابير في طبيعتها وستستغرق بعض الوقت.

وتتطلب هذه التدابير، قبل كل شيء، أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء مشتركا، ومن الضروري تشكيل تحالف على أوسع نطاق ممكن من أجل ذلك. ولا تستطيع الدول أن تضطلع بهذه المهمة في عزلة. وبالرغم من أن الإرهاب يستغل الفرص لسهولة الاتصالات وحرية الانتقال فيما بين

السياسي. وضخامة هذه الظاهرة وتعقدها يتطلبان التعاون الوثيق منه جميع الدول لكي تقضي عليها قضاء تاما.

لا ينبغي أن يجد مرتكبو الأعمال الإرهابية ومن يقدمون الرعاية لهم ملاذا آمنا في أي بلد. ويعرب وفدي عن اعتقاده بأنه لا بد من إحضار أولئك الأفراد إلى العدالة لمحاكمتهم وفقا لقواعد وإجراءات القانون الدولي.

وبسبب الآثار العديدة المترتبة على الإرهاب، يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل بعناية لتحديد البلدان التي تُستخدم كقواعد لشبكات الإرهاب. ويؤيد وفدي عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة ليقدر إجراء كي يقوم به المجتمع الدولي لمواجهة تحدي الإرهاب. ويرحب وفدي بالنتائج التي حققتها اللجنة المخصصة المعنية بالإرهاب وبالنتائج التي توصل إليها الفريق العامل المعني بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي. وفي هذا الصدد، نعرب عن موقفنا الحازم المتمثل في القيام على جناح السرعة باعتماد اتفاقية شاملة لمناهضة الإرهاب والقيام بصورة فعالة بتنفيذ الصكوك القانونية الدولية الموجودة حاليا التي تتناول الحرب ضد الإرهاب.

وإذا تقرر بموجب القرار ٢٢/٥٣، إعلان سنة ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار فيما بين الحضارات، تحت الجمعية العامة الأعضاء على زيادة التسامح وقبول اختلاف المصالح. وبهذه الروح، ينبغي توجيه نداء إلى جميع البلدان لتنظيم حملة كبيرة لتثقيف السكان وزيادة وعيهم وتحذيرهم لتحاشي أخطار الإرهاب. وينبغي تخليص الممارسات الدولية من التطرف والتعصب، لأنهما يشكلان أسس الأشكال الجديدة للإرهاب.

ويعرب وفدي عن أمله في أن يتم التوصل في نهاية هذه المناقشة، إلى توافق في الآراء على نطاق واسع يمكننا معا

الأعضاء. ومن يفكر، كمسألة ملائمة أو بسبب الوهم في أن هذه المشكلة تؤثر فقط على عدد قليل من البلدان يكون بذلك قد ارتكب خطأ جسيماً. فإذا فشلنا الآن، نكون قد خذلنا جميع ضحايا الإرهاب، وبذلك نمهد الطريق للقيام بأعمال بغیضة بنفس القدر في المستقبل.

لقد أصبحت أعمال الأمم المتحدة واضحة في المقام الأول في مجلس الأمن الذي اعتمد على الفور القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١)، بشأن الإرهاب كتهديد للسلام والأمن الدوليين إدراكاً للحق المتأصل في الدفاع عن النفس وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق.

ويوفر قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) قوة قانونية وسياسية لمجموعة من الأدوات للتعاون الدولي كانت ملزمة سابقاً فقط للدول الأطراف في الاتفاقيات المناهضة للإرهاب. وترى إسبانيا أن هذا القرار له أهمية قصوى، لأنه يذكر أن المجتمع الدولي لن يقتصر على اتخاذ إجراء ضد مرتكبي تلك الهجمات المروعة الأخيرة، بل أيضاً على اتخاذ خطوات لمنع وقوع تلك الأعمال المروعة في المستقبل. ونؤيد هذا القرار بقوة ونحن على استعداد للتعاون بصدق بتنفيذه تنفيذاً تاماً وعلى النحو الصحيح.

أما الدور الذي تقوم به الجمعية العامة فهو دور جوهري في هذا الجهد. وإعلانا الجمعية العامة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦ بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي بهذا الطريق. وكان القرار ١/٥٦ استجابة صحيحة للهجمات التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر.

ويتعين علينا أن نسارع بالتوقيع والمصادقة على والانضمام إلى الـ ١٢ اتفاقية لمناهضة الإرهاب التي اعتمدت في إطار الأمم المتحدة. ولقد وقعت إسبانيا على الـ ١٢ اتفاقية جميعها وصادقت على ١١ منها. وسنتمكن في غضون وقت قصير من المصادقة على الاتفاقية المتبقية التي

البلدان، أخفقتنا حتى الآن في إلغاء الحدود والعقبات السياسية والبيروقراطية أمام التعاون الدولي. الإرهاب يهددنا جميعاً، ولا بد من هزيمته من خلال إقامة التعاون بيننا جميعاً. ولا بد أن يضم التحالف كل حكومة في العالم تهتم بصورة حقيقية بمكافحة هذه الكارثة.

ولا توجد علاقة بين محاربة الإرهاب وصدام الحضارات المزعوم. وربط الإرهاب بثقافة معينة أو دين معين ظلم كبير ليس فحسب، بل يعد أيضاً خطأ جسيماً؛ لأننا بذلك نفعل تماماً ما يريده الإرهابيون. وتتعلق مكافحة الإرهاب بالدفاع عن القيم التي تشارك فيها جميع الحضارات الكبرى على هذا الكوكب. إنها القيم المتمثلة في الميثاق.

والمطلوب الآن أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءً عالمياً ضد ظاهرة الإرهاب. المكان الطبيعي لتكوين مثل هذا التحالف الدولي هو الأمم المتحدة. هنا نستطيع جميعاً أن نعمل معاً. إن الاستجابة الفورية من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن في الساعات والأيام التي أعقبت الهجمات الإرهابية، واعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وإجراء هذه المناقشة إنما تدل على عزم المنظمة على استخدام شرعيتها في خدمة إجراء دولي فعال. ويقدم الميثاق مجالاً كافياً للتحرك من أجل تحقيق هذا الغرض.

ويتعين أن يتلاءم الإجراء الذي سنتخذه مع التحدي الذي يمثلته الإرهاب. ولا ينبغي أن يحاكي ذلك الإجراء الاحتقار الذي يظهره الإرهاب للقواعد والحقوق. ولا بد من تنفيذ الصكوك الموجودة حالياً فيما يتعلق بالقانون المحلي والقانون الدولي، على حد سواء، وتطويرها لمواجهة هذا التحدي.

ويتعين أن تقوم الأمم المتحدة بهذا العمل الهام ولا بد أن تكون قادرة على أداء هذه المهمة. هذه لحظة حرجية للمنظمة فضلاً عن كونها حرجية لنا جميعاً نحن ممثلو دولها

ولكنها ظاهرة لا نعرف كيف نهمزها، إلى اتخاذ قرار بمحشد جميع طاقاتنا لاستئصال شأفته من حياتنا.

وبوسعي أن أؤكد للجمعية أن بلدي سيواصل بقاءه في صدارة هذا الجهد حتى يتذكر الناس دورة الجمعية العامة هذه بوصفها الدورة التي تمخضت عن تحالف لمكافحة الإرهاب، وهو من أكبر التحديات التي تواجه العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين.

السيدة جاربوسينوفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): لقد أصابت أعمال العنف الكبيرة التي ارتكبت في الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر الناس في جميع أنحاء العالم بصدمة عنيفة. وانضمت كازاخستان إلى البلدان الأخرى في الإدانة الشديدة لتلك الأعمال الإرهابية الممحنة والإجرامية، التي أزهدت أرواح الآلاف من الأبرياء وسببت قدرا كبيرا من الضرر المادي. ونقل الرئيس نور سلطان نازارباييف تعازيه العميقة للرئيس جورج بوش وأعرب عن عميق مشاعر المواساة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وشعبها.

وقد كان ما حدث في الولايات المتحدة جريمة في حق الإنسانية، وعملا من أعمال العنف المروعة ضد جميع الأمم والعقائد. ونحن على ثقة من أن الجهود الدولية ستعين في العثور على مدبري تلك الهجمات الإرهابية اللاإنسانية ومرتكبيها وتقديمهم للعدالة على جرائمهم. ومن الضروري أن لا يكتفى بالرد الفعال فحسب، بل أن يكون عادلا أيضا. ونرحب باعترام حكومة الولايات المتحدة بتقديم الأدلة قبل الشروع في أية ضربة عسكرية.

وفي هذا الصدد، لا ينبغي أن ندين شعب أفغانستان على الهجمات الإرهابية، كما أننا لا يجب أن ندين المسلمين والعرب، فالغالبية العظمى منهم لا تؤيد التطرف الديني. ويجب لدى اتخاذ الإجراءات ضد الإرهابيين ومن يساندونهم

تتناول منع تمويل الإرهاب. ومن الأهمية القصوى. يمكن أن نقدم لمؤسساتنا التنفيذية والقضائية في دولنا المعايير المتعلقة بالإرهاب والمقبولة والمطبقة عالميا. لأنه لا بد من تأييد الاتفاقيات التي دخلت حيز النفاذ على نطاق واسع قدر المستطاع وتنفيذها تنفيذا تاما.

ويجب على الجمعية العامة أيضا أن تطلب إلى اللجنة السادسة أن تُتم بنجاح المفاوضات بشأن الاتفاقية العامة لمكافحة الإرهاب والاتفاقية المتعلقة بالإرهاب النووي. وإسبانيا مصممة على العمل المكثف في الجمعية للانتهاء من تلك المفاوضات. فنحن نعلق أهمية كبيرة على الأحكام التي ترفض أي تبرير للإرهاب استنادا إلى أسس سياسية أو غيرها، وعلى ضرورة الحيلولة دون استخدام اللجوء بمثابة غطاء للأنشطة الإرهابية.

علاوة على ذلك، ترى إسبانيا أن عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى لمكافحة الإرهاب يمكن أن يسهم في تعزيز الالتزام الدولي بهذه المكافحة، شريطة التخطيط له جيدا. ولأجل ذلك، لعل من الضروري التوصل إلى توافق في الآراء بشأن صلاحيات هذا الاجتماع قبل عقده.

وبالمثل، يجب تعزيز التعاون الإقليمي في هذا المجال. ويتخذ الاتحاد الأوروبي بالفعل خطوات في ذلك الاتجاه، ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الاستنتاجات التي خرج بها اجتماع المجلس الأوروبي المعقود يوم ٢١ أيلول/سبتمبر. ونثق في أن أقاليم العالم الأخرى ستحرز كذلك تقدما مماثلا.

ويشكل الإرهاب تهديدا خطيرا للديمقراطية والحرية. والبقاء مكتوفي الأيدي حيال تهديد كهذا أمر يندر بسوء العاقبة. ويجب أن تكون لدينا القدرة على وضع التعاون الدولي في مواجهة الإرهاب على صعيد مختلف إلى حد كبير. ويعني هذا أساسا حدوث تغير في الثقافة السياسية. فقد انتقلنا من النظر إلى الإرهاب بوصفه ظاهرة غير مستصوبة،

تصبح طرفاً فيها. ونحن في سبيلنا إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لعام ١٩٩٧ والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩.

وستستضيف كازاخستان في تشرين الثاني/نوفمبر الحالي اجتماعاً للدول الأعضاء في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا الذي يُنتظر أن يوقع رؤساء الدول والحكومات خلاله على قانون ألماني، وهو الوثيقة الختامية لذلك المنتدى الإقليمي. ويدين قانون ألماني بدون تحفظ وبشكل قاطع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، فضلاً عن أي دعم أو رضوخ له أو امتناع عن إدانته بشكل مباشر.

وتعلن تلك الوثيقة أيضاً عن إصرار الدول الأعضاء في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا على التعاون على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك مصادره الممكنة. وسيوحد المشاركون في هذه العملية جهودهم لكي لا يفسحوا مجالاً للتخطيط للإرهاب في أي صورة أو مساعدته أو تمويله من إقليم أي دولة من الدول، أو لتوفير الملاذ الآمن والحماية للإرهابيين. وستسهم تدابير بناء الثقة بشكل كبير في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لكفالة الأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي وأداء دور هام في مكافحة الإرهاب الدولي.

وخلال النصف الثاني من القرن الماضي، أصبح الإرهاب الدولي ظاهرة خطيرة تهدد السلام والأمن الدوليين. ووجدت البلدان نفسها بالتالي مضطرة لإعداد صكوك قانونية لمكافحته. وقد اعتمدت منظمة شنغهاي للتعاون، التي تضم الاتحاد الروسي وأوزبكستان وجمهورية الصين الشعبية وقيرغيزستان وكازاخستان اتفاقية شنغهاي لمكافحة الإرهاب والانفصالية والتطرف. وأوضحت الدول الأعضاء بجلاء أن معارضة الإرهاب والتطرف والانفصالية من أهم أهداف منظمة شنغهاي للتعاون، وهي على استعداد لاتخاذ التدابير

أن نتأكد من إنقاذ حياة الألف من النساء والفتيات في أفغانستان، اللواتي عانين كل هذه المعاناة المريعة تحت حكم الطالبان، وعدم نسيان محنتهن. وينبغي أن تكون نساء أفغانستان وبناتها محورا لميلاد جمهورية أفغانستان الإسلامية الجديد. ويجب أن ينلن حريتهن وحقوقهن الكاملة في نهاية الأمر وأن تفتح أمامهن سبل الحصول على التعليم والرعاية الصحية.

وقد أبدى رئيس جمهورية كازاخستان نورسلطان نازارباييف انزعاجاً من الحالة القاسية في أفغانستان وأعرب خلال بيانه أمام مؤتمر قمة الألفية في العام الماضي عما ساوره من قلق عميق إزاء تزايد الخطر النابع من الصراع في أفغانستان على استقرار آسيا الوسطى وأمنها. ودعا إلى عقد جلسة خاصة لمجلس الأمن لاعتماد تدابير واسعة النطاق وشاملة لتسوية الحالة في أفغانستان. ونرى أن من شأن النهج الجديدة لتقييم الحالة السياسية والعسكرية والجغرافية السياسية الراهنة في المنطقة وإعداد الأمم المتحدة لمفهوم جديد في جوهره للتسوية في أفغانستان المعاونة على جلب السلام والاستقرار للشعب الأفغاني البائس بعد طول انتظار.

وقد برهنت المأساة الأخيرة في الولايات المتحدة على مدى تعرضنا للأعمال الإرهابية الغادرة. وتضطر هذه الحوادث المفجعة المجتمع الدولي إلى إعادة النظر في تدابير المتخذة للقضاء على هذه الظاهرة البالغة الخطورة. وينبغي التصدي لهذه المسألة على الصعيد العالمي بتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله. وقد هاجمت كازاخستان صراحة دائماً الإرهاب وهي على استعداد للمشاركة في إقامة ائتلاف دولي من البلدان لمكافحة الإرهاب الدولي.

وتعكف كازاخستان، في ضوء الحوادث الأخيرة، على استعراض الصكوك الدولية المتعلقة بالإرهاب بهدف أن

والمسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين يجب أن تضطلع بدور قيادي في هذا الاتجاه. وعليها أن تستجيب لهذه المشكلة بأن تكون أكثر التزاما باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لصوغ استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب.

والجلسات العامة التي تعقد هذا الأسبوع تتيح فرصة مهمة للجمعية العامة لكي تؤكد مجددا التزامها بمكافحة الإرهاب الدولي. إن بلادي تعلق أهمية قصوى على منع الإرهاب وقمعه، وتواصل المشاركة بنشاط في جهود الأمم المتحدة في هذا الميدان.

السيد أوش (كمبوديا) (تكلم بالفرنسية): انقضت ثلاثة أسابيع بالكاد منذ وقوع هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية الرهيبة على مركز التجارة العالمي ومقر وزارة الدفاع، والتي مات فيها أكثر من ٦ ٠٠٠ من الأشخاص الأبرياء، من الأمريكيين ومن رعايا أكثر من ٨٠ بلدا، وجرح فيها ما يزيد على ٨ ٠٠٠ شخص. لقد عايش معظم العالم رعبا لا يوصف وهو يرى طائرات محملة بالبشر تصطدم ببنائات مليئة بالآلاف أخرى من البشر الأبرياء. وعرف معنى الرعب المطلق عند مشاهدة أناس يقفزون من الطبقات العليا لمركز التجارة العالمي أثناء انهياره، فرارا من الاحتراق بالداخل وهم أحياء.

وشعب كمبوديا وحكومتها، بعد معاناة طالت أكثر من عقدين من الحروب والأعمال الإرهابية، يدركان تمام الإدراك مدى عمق إحساس شعب الولايات المتحدة بقسوة الكارثة، وحزنه على أحبابه في هذه الظروف المفجعة. إن آلامه هي آلامنا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب مرة أخرى عن التعازي القلبية من حكومة كمبوديا وشعبها إلى حكومة وشعب الولايات المتحدة، وإلى جميع الأمم الأخرى التي فقدت مواطنين لها في هذه الأعمال الإرهابية الشنيعة.

الفعالة بالتعاون الوثيق مع جميع الدول والمنظمات الدولية لشن حرب لا هوادة فيها لاجتثاث خطر الإرهاب العالمي. ويجري حاليا أيضا اتخاذ التدابير للتعجيل بإنشاء هيكل إقليمي لمكافحة الإرهاب.

ويمثل الإرهاب، كما سبق أن ذكرت، تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين. فهو لا يعرف حدودا دولية ولا أخلاقية. غير أن المجتمع الدولي ينبغي أيضا أن يفضح القوى التي توجد الفقر والتعصب والكراهية والتدهور البيئي، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في العالم. إذ يمكن لهذه العوامل السالبة أن توجع السنة الكراهية وتشعل نيران الاعتقاد بأن الإرهاب هو الحل الوحيد لأمراض مجتمع من المجتمعات أو دولة من الدول. وعندما يحرم الناس من سبل الحصول على مياه الشرب والأرض والهواء لمواجهة احتياجاتهم الإنسانية الأساسية، نرى نشوء الفقر واعتلال الصحة والشعور بفقدان الأمل. ويمكن أن يلجأ اليائسون إلى حلول يائسة. وقد لا يعبأون بأنفسهم وبمن يلحقون بهم الأذى.

ونشوء العولمة وآثارها على أنماط التجارة العالمية أيضا مسألة رئيسية يجب أن يتصدى لها المجتمع الدولي.

وليس لنا أن نقول إننا مع العولمة أو ضدها. فالعولمة ببساطة حقيقة واقعة من حقائق العالم الحديث، ولا يمكن تجاهلها. ولكننا نحتاج إلى نظام عادل ومنصف يأتي بمنافع اقتصادية مستدامة للبلدان الغنية والبلدان الفقيرة على السواء. وبدون ذلك، فإن القوى التي تخلق القلاقل المدنية والتي يمكن في نهاية المطاف أن تفرز الإرهاب، ستظل تزدهر في كل مكان.

وما زال أمام المجتمع الدولي الكثير مما يتعين القيام به للقضاء على الإرهاب. وهذه المشكلة العالمية يمكن حلها بتكثيف عمل مجلس الأمن وزيادة جهوده لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة. فتلك الهيئة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة

يجب أن نحلل أسباب المأساة؛ فهذه أيضا مسألة أساسية إذا أردنا أن نجد حلولاً لرعب الإرهاب الذي يطال الجميع. فلم نسمع حتى الآن عن وجود "جينات إرهابية" انتحارية، ولا يحتمل إطلاقاً أن توجد مثل هذه الجينات. ولا شك إذن أن مرتكبي الهجوم ومن يدعمونهم، الذين من المفترض أن يكونوا قد ولدوا جميعاً طبيعيين، قد أصابهم شيء حولهم من آدميين طبيعيين رقيقين المشاعر وعاطفيين إلى كائنات شيطانية لا هم لها سوى القتل. فما الذي حدث؟ إن واجبنا جميعاً أن ننخرط في تحليل جماعي وأمين للذات، للاهتمام إلى الجواب، لأننا لن نتمكن من مكافحة الإرهاب بفعالية إلا إذا فهمنا الأسباب الكامنة وراءه.

في هذا الشهر تحتفل كمبوديا بالذكرى السنوية العاشرة للتوقيع على اتفاقات باريس للسلام. ويسرني أن أقول إننا قطعنا شوطاً بعيداً منذ ذلك اليوم الميمون. فبعد انهيار حكم الخمير الحمر في عام ١٩٩٦، وبعد الانتخابات التريهية والحرية التي جرت في ١٩٩٨، عم السلام والاستقرار كل أرجاء البلاد لأول مرة بعد عقود طويلة من الحروب والمعاناة. وقد عقدت حكومة كمبوديا وشعبها العزم على إعادة بناء البلد في قالب من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما حريتنا الآن فهي حرب ضد الفقر. إلا أن كل هذا لم يحل مشكلة الإرهاب حلاً مبرماً. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، تعرضت كمبوديا لهجوم من قبل جماعة إرهابية تطلق على نفسها اسم المقاتلين الكمبوديين في سبيل الحرية. وألحق ذلك الهجوم أضراراً واسعة النطاق بالمدنيين الأبرياء، علاوة على خسائر في الممتلكات العامة والخاصة. وتلك الجماعة تنخرط في أعمال إرهابية وليس في أعمال مناهضة للحكومة؛ وهي تستهدف زعزعة السلام والأمن في بلادها، والإطاحة بالحكومة الشرعية التي انتخبها شعب كمبوديا. ولا تزال كمبوديا حتى اليوم تواجه تهديدات إرهابية من جانب تلك

لقد اجتمعنا اليوم لمناقشة مشكلة الإرهاب بجميع أشكالها ومظاهرها، بهدف تعزيز التعاون الدولي لمكافحة تلك الآفة. ودون أن أقصد الاستهانة بآلام وأحزان أسر الضحايا وكل من تأثروا بالمجمعات الأخيرة، أطلب إلى الأعضاء أن يتأملوا اللحظة في مئات ملايين الضحايا الذين لقوا حتفهم في كل أنحاء العالم نتيجة شتى أشكال ومظاهر أعمال الإرهاب الذي نُكبت به البشرية في كل مراحل تاريخها.

يعرف الإرهاب بأنه لجوء مستتر ومستمر للعنف والقتل والخطف والهجوم بالقبائل لتحقيق أغراض سياسية. ولقد كان سائداً عبر التاريخ: من خلال الفطائع والمعاناة التي جلبها الاستعمار، ومن خلال تخريب بلدان وشعوب بأكملها، ومن خلال الحرب الباردة. إن الإرهاب يخترق الحدود الوطنية؛ وعلى الرغم من أنه في أغلب الأحيان يستهدف الحكومات، فالمدنيون هم دائماً ضحاياه. وهو يدمر الممتلكات العامة والخاصة أيضاً.

والفارق اليوم هو أنه، بسبب عولته تزداد قوة باستمرار وبممكنها من ذلك تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم يعد هناك شخص أو بلد في العالم - لا فرق في ذلك بين غني وفقير، قوي وضعيف، بين قوة عظيمة ونقطة في محيط - في مأمن من الإرهاب. وعندما يضرب الموت ضربته فكلنا سواسية.

وقبل كل شيء، لا بد من إدانة القتل الجماعي الذي وقع يوم الثلاثاء الأسود، بأشد ما يمكن من عبارات ودون موارد أو شروط. فقد نجم عن الغضب الانتحاري المجنون الذي استحوذ على مرتكبي تلك المجمعات، أعمال قتل جماعي عشوائي بغية غيرت ملامح العالم إلى الأسوأ. وأي موقف أخلاقي يجب أن يبدأ بالإدانة القاطعة التي قد يؤدي غيابها إلى القضاء حتى على اللغة التي يمكن أن يتفاهم بها الناس.

المزيد من المعاناة أو سقوط المزيد من القتلى بين شعب أفغانستان.

واسمحوا لي أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين الذين سبقوني في التشديد على أن الأحداث المأساوية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر لم تثبط همة أي أحد منا. بل على عكس ذلك تماماً؛ أدت تلك الأحداث إلى زيادة تعزيز قوتنا وتضامننا، وقوّت إرادتنا على أن نكافح هذه الأعمال الإرهابية التي اقترفت بحق الإنسانية جمعاء. وقد أعرب السيد هون صن رئيس وزراء حكومة كمبوديا الملكية عن تأييده للحملة العسكرية التي تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهابيين. ودعا إلى المحافظة على سلامة المدنيين.

كما أعلن مؤخراً:

”أنه ينبغي للعالم كله أن يوحد جهوده، ويقوم بعمل مشترك لمكافحة الإرهاب“.

وانطلاقاً من هذه الروح، نحن نؤيد تمام التأييد الجهود الجارية تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل تشكيل تحالف عالمي ضد الإرهاب كما طالبنا بذلك أميننا العام كوفي عنان.

وفي اليوم التالي لوقوع الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمي والبنّاغون، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١)، الذي أدان بقوة تلك الهجمات. وعلاوة على ذلك اتخذ المجلس يوم الجمعة الماضي بالإجماع أيضاً القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي يتضمن تدابير واستراتيجيات هامة لمكافحة الإرهاب الدولي. ويكمل هذان القراران القرار ١٢٦٩ (١٩٩٩) الذي يدين بشكل قاطع كل أعمال الإرهاب.

إننا نجتمع اليوم هنا لكي نضع تدابير محددة لمساندة تلك القرارات. وهناك ١٢ اتفاقية قائمة بالفعل للتصدي

الجماعة التي يوجهها ويخطط لها كمبوديون في المنفى يعيشون في الخارج مترفين مع إفلات تام من العقاب.

وفي هذه المرحلة، أود أن أذكر الأعضاء بأن التعاريف المستخدمة في قانون مراقبة الاستخبارات في الولايات المتحدة لعام ١٩٧٨ وقانون منع الإرهاب في المملكة المتحدة لعام ١٩٧٦ تؤكد بوضوح أن العنف يستخدم لإكراه السكان المدنيين أو ترويعهم بغية إحداث تغييرات في سياسات الحكومة.

وانطلاقاً من روح القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة وأحكام القانون الدولي، أود باسم شعب وحكومة كمبوديا أن أناشد البلدان المعنية الامتناع عن تأييد أنشطة الجماعة الإرهابية المعروفة باسم ”المحاربون الكمبوديون من أجل الحرية“، التي تحاول ارتكاب أعمال إرهابية ضد الشعب الكمبودي، وألا تتسامح مع تلك الأنشطة. ولا بد من إدانة مقترفي تلك الأنشطة ومحاکمتهم ومعاقبتهم أياً كانت دوافعهم.

لقد تحملت كمبوديا أكثر من نصيبها من المعاناة الجماعية خلال فترة الحرب الباردة. ونحن نشعر بالتضامن مع شعب أفغانستان. فقد تعرض هذا الشعب أيضاً للمعاناة لعدة عقود. ودُمرت مدارس، ومستشفيات، ودياره، وهياكله الأساسية، وكل شيء لديه. وقطعت عن الأفغانيين إمدادات الأدوية وحُرموا من الرعاية الصحية، وبعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، تحذرنا الأمم المتحدة الآن من خطر وقوع كارثة إنسانية ذات أبعاد لا يمكن تصورها في ذلك البلد. لا بد لنا من أن نتذكر هذا ونحن نتكلم عن القضاء على الإرهاب. إننا نؤيد تمام التأييد الدعوة للقضاء على الإرهاب في كل أنحاء العالم، وخصوصاً على الذين دبّروا الهجمات الإرهابية المروعة على مركز التجارة العالمي والبنّاغون. ولكن لا بد لنا من أن نفعل ذلك دون إلحاق

المجتمع - السكان المدنيين - ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لتلك الهجمات.

ويكره الإرهاب الحوار، ولا يكن أي احترام لحياة الآخرين، بل ولحياة النساء والأطفال أيضا. وهو يزدهر على الخوف والكراهية، ويستغل الجهل والتحيز. وفي حين أنه كثيرا ما يمكن أن تكون الحكومات هي الأهداف التي يتوخاها الإرهاب، فإن ضحاياه في معظم الحالات هم المدنيون - المدنيون من أي بلد، أو أي عقيدة، أو أي لون، كما ثبت من الجريمة التي ارتكبت يوم ١١ أيلول/سبتمبر. فقد تمخضت تلك الجريمة عن سقوط قتلى وجرحى من المدنيين الأبرياء ينتمون إلى أكثر من ٨٠ بلدا، فضلا عن إصابة ممتلكات خاصة وعامة بأضرار بالغة، أو دمار رهيب.

وللإرهاب الدولي مظاهر عديدة ومصادر كثيرة. وهو خطر يهدد المجتمع الدولي ككل؛ وما من بلد في أي جزء من العالم يمكنه أن يشعر بأنه بمنأى عن آفة الجرائم الإرهابية. وقد أصبح الإرهاب الدولي يمثل خطرا داهما يهدد الحكومات والأفراد بشكل خاص. وكثيرا ما تحدث الهجمات الإرهابية على نطاق دولي، ولذا، فإن التعاون الدولي والجهود المنسقة أمر أساسي لمكافحة الإرهاب الدولي.

ويتطلب العمل العالمي لمنع الأعمال الإرهابية وقمعها تعاوننا بين الدول وكذلك بين شتى المنظمات الدولية والإقليمية، لا سيما من خلال تبادل المعلومات، والمساعدات القانونية المتبادلة، والتعاون فيما بين قوات الشرطة وأجهزة الاستخبارات. وتقتضي الطبيعة الإجرامية والدولية للأعمال الإرهابية مقاضاة ومعاقبة مقترفي تلك الأعمال في كل البلدان وبكل النظم القانونية. وهذا التزام واضح على كل الدول بموجب القانون الدولي، أكدته الآن قرار مجلس الأمن

لشقي جوانب الإرهاب. وأحدث هذه الاتفاقيات هي الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، التي اعتمدت خلال آخر دورة للجمعية العامة. وهناك مبادرتان من اللجنة السادسة ومن الجمعية العامة. الأولى اقترحتها الهند والثانية اقترحتها روسيا. ونحن نؤيد تمام التأييد مبادرة الهند الرامية إلى توحيد الاتفاقيات الـ ١٢ في اتفاقية وحيدة يقوم المجتمع الدولي عندئذ بتنفيذها.

السيد بيترش (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية):

بما أننا نبحث التدابير الرامية إلى مكافحة الإرهاب والقضاء عليه، أرى أنه من الواجب تماما أن أعرب مرة أخرى عن تعازي سلوفينيا وعميق مواساتها لشعب الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصا مدينة نيويورك. بمناسبة الهجمة الإرهابية المأساوية المروعة التي حدثت يوم ١١ أيلول/سبتمبر. لقد جمعتنا تلك الجريمة الفظيعة سويا اليوم هنا في الجمعية العامة لكي نعرب عن رغبتنا المخلصة وإرادتنا السياسية الحازمة للقضاء على الإرهاب، الذي أصاب نيويورك قبل ثلاثة أسابيع، ومن الممكن أن يصيب عواصمنا أيضا إن لم يُمنع في الوقت المناسب. والواقع أننا ملتزمون من الناحية الأخلاقية تجاه الآلاف من ضحايا الإرهاب بوضع مسألة مكافحة الإرهاب على رأس جدول أعمالنا.

وتؤيد سلوفينيا البيان الذي ألقاه ممثل بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة له. وتتفق مع النتائج التي خلص إليها الاتحاد الأوروبي ومع الأنشطة الأخرى المخطط لها وكذلك مع خطة العمل التي اعتمدها المجلس الأوروبي في دورته الاستثنائية المعقودة يوم ٢١ أيلول/سبتمبر.

وتدين سلوفينيا بقوة جميع أعمال الإرهاب أيا كان مقترفوها ومهما كان هدفهم المعلن. فالإرهاب يتسم دائما - وأكرر دائما - بكونه عمل إجرامي لا مبرر له، لأنه يقوم بهجمات عمدا وبشكل عشوائي على أضعف فئات

ومنذ عام ١٩٧٢، عندما عُرضت مشكلة الإرهاب الدولي لأول مرة على الجمعية العامة، ظل المجتمع الدولي يعمل باستمرار، وإن لم يكن بالنشاط الكافي، من أجل وضع تدابير لمكافحة الإرهاب الدولي. وبرغم ذلك أنشأنا على مر السنين شبكة من الصكوك القانونية الدولية تهدف إلى مكافحة الإرهاب، على المستويين العالمي والإقليمي معاً. والجرائم الخاصة تقتضي معاملة خاصة، وتوفير مختلف الصكوك القانونية يجعل من الممكن وجود درجة من التنوع اللازم لضمان الفعالية القانونية والعملية لكل صك قانوني ذي صلة. وقد انضمت سلوفينيا إلى عدد من الاتفاقيات الدولية؛ وإلى تلك التي تتعامل بصفة خاصة مع الأعمال غير القانونية ضد سلامة الطائرات؛ وإلى اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها؛ وإلى الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن؛ وإلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية؛ وإلى الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب، على سبيل المثال لا الحصر.

ويشارك وفد سلوفينيا في كل اجتماعات اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١، التي تحاول وضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن مكافحة الإرهاب الدولي. وكلنا على علم بالمشاكل التي أوضحتها بصورة جلية المستشار القانوني، السيد كوريل، في جلسة مجلس الأمن المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر. ومع ذلك، نعتقد أنه ينبغي ويمكن الآن إحراز تقدم حاسم.

وفيما يخص العلاقة بين الاتفاقية الشاملة والاتفاقيات القطاعية، نرى أنه ينبغي لنا الحفاظ على الآليات التي أنشأناها بالفعل للاتفاقيات الجزئية، ولكن بدون إضعاف الآليات التي قد تنشئها الاتفاقية الشاملة. ويمكن تطبيق الآليتين على نحو متزامن إذا ما أنشئت علاقة فعالة، ونعتقد أنها يمكن أن تنشأ. وتأمل سلوفينيا في أن يمضي عمل اللجنة المخصصة بشكل

١٣٧٣ (٢٠٠١). والتزامنا المشترك الآن يتمثل في تعزيز التعاون الدولي لمحاكمة الإرهابيين.

وغني عن القول، إنه من الأهمية بمكان أن نتفهم، ونعالج، ونستأصل الأسباب الجذرية طويلة الأجل للإرهاب. ومن الضروري أن نعرف تلك الأسباب الجذرية السياسية، والاقتصادية، والفلسفية، والأيدولوجية، بل والدينية أيضاً. إلا أن البحث عن تلك الأسباب الجذرية للإرهاب لا ينبغي أن يعوقنا بأي حال من الأحوال عن الاضطلاع بعملنا المشترك وتنفيذنا الدقيق لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وبعد الذي حدث في ١١ أيلول/سبتمبر، نجد أننا لسنا بحاجة إلى الانتظار حتى يكون لدينا تعريف دقيق وشامل للإرهاب. فالجرائم التي من النوع الذي ارتكب في ذلك اليوم المشؤوم هي ببساطة جرائم بشعة ومروعة ضد أناس أبرياء، وضد الإنسانية جمعاء، وضد كل الديانات. وهي ببساطة شديدة جرائم ضدنا جميعاً، مهما كانت دوافعها.

وتظهر الآن تهديدات إرهابية جديدة. فالإنترنت، ونظم الاتصالات الدولية والتكنولوجيات الجديدة عموماً كلها سهل الحصول عليها ويمكن استخدامها لهذه الأغراض الإرهابية أيضاً. والمكاسب المالية الضخمة من الاتجار غير المشروع والمعاملات المالية غير المشروعة، فضلاً عن توفر الأسلحة بصورة واسعة، من الأسلحة الصغيرة إلى الأسلحة الأكثر تقدماً، هذه الأمور قد تسفر عن أنواع أخطر من الإرهاب. واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وأسلحة الدمار الشامل من قبل الإرهابيين لا يزال يمثل خطراً شديداً. ويجب على الدول أن تكون أكثر يقظة دائماً وينبغي لها أن تتعاون تعاوناً وثيقاً لحرمان الإرهابيين من الحصول على هذه المواد ونظم إيصالها.

وبنسلفانيا. وبالنسبة لنا نحن في إثيوبيا، لم يعد ذلك اليوم ١١ أيلول/سبتمبر المعتاد في السنوات الماضية. إذ تجاوز الإرهابيون الدوليون الخط الأحمر بالجريمة التي ارتكبت في مركز التجارة العالمي، في مدينتنا المضيفة. ولم يكن الهجوم موجهاً ضد شعب الولايات المتحدة فحسب، ولكن - كما قال الكثيرون هنا - ضد كل البشرية. ونيويورك، بوصفها المدينة المضيفة للأمم المتحدة، هي في الواقع العاصمة السياسية للعالم. ومن ثم لم يسبق مطلقاً أن وجه الإرهابيون ضربة قاتلة إلى كل الأمم في نفس الوقت، مثلما حدث في مبنى مركز التجارة العالمي في ١١ أيلول/سبتمبر.

وإن أود هنا أن أكرر التأكيد على إدانة إثيوبيا القوية للذين خططوا ونفذوا هذه الأعمال التي تملأ نفوسنا بالاشمئزاز. ويعرب بلدي مرة أخرى عن أعظم تعازيه لشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ونتقدم أيضاً بتعازينا إلى أسر المفقودين في أكثر من ٨٠ بلداً، بما في ذلك إثيوبيا، التي هلك لها مواطنون أيضاً في الهجمات الشريرة. وقد سأل رئيس البلدية جولياني، خلال مخاطبته هذه الجمعية يوم الاثنين كل واحد منا جميعاً - وأنا واثق من أننا نتذكر ذلك كلنا - عما إذا كان بوسعه أن يقول لأسر الضحايا إننا ندعمهم. وإنني أقول لرئيس البلدية ولأسر الضحايا: إن إثيوبيا تدعكم دعماً كاملاً.

إن الإرهاب متعدد الوجوه. ولذا فإنه يتطلب تعاوناً خارقاً فيما بين الدول لمكافحة الخطر الذي يشكله. والإرهاب هو استخدام العنف أو التهديد باستخدام العنف لإحداث مناخ من الخوف وسط سكان معينين. وهو يفعل ذلك بالإعاقة والقتل العشوائي. ويجب ألا ندع مناخ الخوف يسيطر علينا. وقد أثبت شعب وقادة مدينة نيويورك أنهم لم يستسلموا للبربرية التي مورست عليهم.

ناجح في دورتها المقبلة، وهي مستعدة للإسهام فيه وراغبة في ذلك.

واسمحوا لي أن اختتم بياني بالتشديد مرة أخرى على إدانة سلوفينيا القوية لجميع أعمال الإرهاب، بغض النظر عما يسمى بالغرض وبغض النظر عن مرتكبيها. وتعاون المجتمع الدولي بأسره أساساً لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وإذا أردنا ضمان عالم أفضل، خال من الإرهاب، وحماية مواطنينا، وحریتنا، وقيمنا، وخيراتنا، بصورة فعالة، يجب علينا أن نتعاون؛ وينبغي لنا أن نضع الأمم المتحدة، منظماتنا، في قلب المساعي الرامية إلى القضاء على الإرهاب وجذوره: الكراهية، والتعصب، والتمييز والفقر وكل أنواع المظالم.

وتؤيد سلوفينيا بقوة قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). وبموجب هذين القرارين أصبح لزاماً علينا نحن جميع أعضاء الأمم المتحدة - أي أصبحنا ملزمين قانونياً وفقاً للميثاق، بتوحيد جهودنا لمكافحة الإرهابيين والإرهاب. ويجب ألا يكون هناك أي تردد، ولا عذر، إننا ببساطة ملزمون بالامتنثال بحسن نية للقراريين ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). إننا ملزمون بالأفعال، وليس فقط بالإعلانات الشفوية، بإيقاف الإرهاب والإرهابيين.

السيد حسين (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، في البداية، أن أهنيئ السيد هان على انتخابه ليرأس الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

في إثيوبيا، ظل ١١ أيلول/سبتمبر طوال قرون يمثل بداية السنة الجديدة. وقبل ثلاثة أسابيع، أزهقت آلاف الأرواح البريئة، وحزن الملايين في الولايات المتحدة وفي العالم، من جراء الأعمال الإرهابية الإجرامية المثيرة للصدمة والمدمرة التي ارتكبت في نيويورك وواشنطن العاصمة،

أن تنقسم البلدان المعلومات الاستخبارية وأن تحسن وتنسق الترتيبات الأمنية داخل حدودها وعلى طول حدودها على حد سواء.

والحكومة الإثيوبية اتخذت من جانبها عدة تدابير تشريعية وإدارية تستهدف محاربة الإرهاب - ومن بينها تشديد الأمن على الحدود وتنفيذ قواعد هجرة صارمة وأحكام صارمة لسلامة المطارات. وعلى الصعيد الإقليمي، كانت إثيوبيا إحدى القوى المحركة الرئيسية وراء اعتماد منظمة الوحدة الأفريقية لاتفاقية بشأن منع ومحاربة الإرهاب. وعلى الصعيد الدولي، وقعت إثيوبيا على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات القطاعية المتعلقة بالإرهاب وانضمت إليها. وبهذه الروح، نرحب بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وندعمه بالكامل.

ويجب أن يستند التعاون بين الدول في المعركة ضد الإرهاب على القانون الدولي وعلى الحد الأقصى من مشاركة الدول الأعضاء في هذه المنظمة. يجب أن يسلح المجتمع الدولي نفسه بصكوك واضحة وفعالة تحترم حقوق الإنسان وتعالج في الوقت ذاته المشاكل السياسية والاقتصادية التي هي عوامل لعدم الاستقرار، والتي تستغلها الجماعات الإرهابية. ويجب التفكير بجدية في المسائل التي وراء الفروق الشاسعة في التنمية بين الشمال والجنوب. وبصفة محددة، يجب عدم التغاضي عن مشاكل الفقر بوصفها منبثاً محتملاً لتوليد الإرهاب. ولذلك يجب أن يكون الاعتماد المبكر لاتفاقية شاملة معنية بالإرهاب الدولي أولوية رئيسية لنا جميعاً. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي المشروع الذي طرحته الهند على اللجنة السادسة بوصفه أساساً للتوصل إلى مثل هذه الاتفاقية. ومن المهم إظهار المرونة والإرادة السياسية بحيث يمكن الانتهاء من العمل الجاري على مشروع الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي وبذلك يتم سد الفجوات القائمة في النظام القانوني لمكافحة الإرهاب.

وإني كفرد نجا من ثلاثة هجمات إرهابية، يمكنني أن أقول إنني نجوت منها بفضل الله، الأقوى. وهي قطعاً لم تسفر إلا عن زيادة تصميمي على أنه يجب علينا هزيمة الإرهاب الدولي.

ويجب على جميع البلدان أن تعلن أن الإرهاب في أي شكل من الأشكال غير مبرر. وإني اتفق تماماً مع زميلي السلوفيني، الذي قال هذا بنفس العبارات تقريباً. إن الذين يروجون دعاية بلوغ الأهداف السياسية بالوسائل الإرهابية أو يتغاضون عنها يجب أن يقال لهم بصورة قاطعة إن هذا الأمر مرفوض.

وقال الأمين العام، السيد كوفي عنان:

”ويجب على جميع دول العالم أن تتوحد في تضامننا مع ضحايا الإرهاب، وفي تصميمها على القيام بالعمل اللازم - ضد الإرهابيين أنفسهم وضد كل الذين يعطوهم أي نوع من المأوى والمساعدة والتشجيع على حد سواء“. (A/56/PV.1)

وتتفق حكومتي تماماً مع الأمين العام. فلقد ظل شعب وحكومة إثيوبيا، طوال السنوات العشر الماضية على وجه الخصوص، في طليعة الحرب ضد الإرهاب. وتعرضت عاصمتنا ومدن أخرى، وكذلك مناطق حدودية معينة، إلى هجمات إرهابية.

وإذا نظرنا إلى التاريخ لوجدنا أن أول عملية اختطاف لطائرة تجارية كانت لطائرة تابعة للخطوط الجوية الإثيوبية في منتصف الستينيات. ودفع ذلك إثيوبيا إلى اتخاذ تدابير أمنية جادة، بما في ذلك استخدام موظفي أمن على الطائرات. وبوصفنا ضحايا ورواداً في الكفاح ضد الإرهاب فإننا ندعم بإخلاص كل عمليات الكفاح ضد الإرهاب، سواء كانت في إثيوبيا أو في منطقتنا دون الإقليمية أو على الصعيد العالمي. ولحاربة هذا البلاء الذي يواجه البشرية يجب

ومولوهم وشجعوهم وقدموا لهم المأوى والعمل على محاسبة الإرهابيين.

السيد الحسين (الأردن) (تكلم بالعربية): أود أن أتوجه إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، وكلي ثقة بأن ما تتمتعون به من خبرة وحكمة سيساهم في إنجاح أعمال هذه الدورة ومداولاتها لما فيه خير وخدمة المجتمع الدولي.

وأود أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى سلفكم سعادة السيد هاري هولكيري على جهوده المميزة التي أدت إلى إنجاح الدورة السابقة.

وأود أيضاً أن أتقدم باسم المملكة الأردنية الهاشمية، ملكاً وحكومة وشعباً، بأصدق مشاعر التعزية والمواساة إلى شعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لوقوع عدد كبير من الضحايا الأبرياء نتيجة الأعمال الإرهابية التي استهدفت المؤسسات الأمريكية الرسمية والمدنية، وأدت كذلك إلى وقوع خسائر مادية كبيرة. وإن الأردن ليؤكد من جديد موقفه الثابت والرافض للإرهاب بكل صوره، ويدينه بشدة، وبشكل خاص، ما تعرضت له واشنطن ونيويورك وبنسلفانيا. كما يعبر عن وقوفه إلى جانب الولايات المتحدة واستعداده لتقديم ما يلزم من عون ومساعدة لتجاوز آثار هذه الحنة.

ويستند الموقف الأردني الثابت إلى اعتبار العمليات الإرهابية بجميع أشكالها جرائم ضد البشرية، وتهديداً للأمن العالمي والإنساني، وسبباً رئيسياً للتراعات في العالم، وإثارة لمشاعر الكراهية والعدائية بين الناس. كما يعتبر الأردن هذه الجرائم اعتداءً على الحقوق الأساسية للإنسان في الحياة والأمن والتقدم والرخاء، وعلى مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة. كما لا يخدم الإرهاب أي غاية مشروعة، بل إنه يؤدي بالنتيجة إلى حرمان أصحاب الحقوق من الوسائل

وكما ذكر متكلمون عديدون سابقون، فإن الإرهاب ليس مرتبطاً بأية ديانة محددة أو عرق محدد أو في هذا الخصوص بأية حضارة محددة. ولا ينبغي أن نسمح لأنفسنا في المعركة ضد الإرهاب بأن ننحرف نحو دهاليز الجهل والتعصب الضيقة. وهؤلاء الذين يثيرون مسائل تفوق حضارة على أخرى، في الوقت الذي ينسون فيه تاريخهم السلبي الحديث، يقلصون قدرة المجتمع الدولي على بناء تحالف قوي ومعقول ضد الإرهاب. وسواء أكانوا يعلمون ذلك أم لا، فإن تصريحات هؤلاء الأفراد لن تؤدي إلا إلى مساعدة الإرهاب.

وختاماً لكلمتي، يود وفدي إعادة التأكيد على نقطتين:

أولاً، هناك حاجة ملحة للوصول إلى اتفاقية شاملة لمحاربة الإرهاب الدولي. ورغم أهمية وجود تعريف قانوني دقيق للإرهاب لدينا إلا أنني اتفق مع السيد كوفي عنان على أنه

”لا يمكن قبول حجة من يسعون إلى تبرير قتل الأبرياء عمداً، بغض النظر عن السبب أو المظلمة“. (A/56/PV.12)

وبالطبع لن تفهم شعوب العالم التي تمثلها هنا أو لن تغفر لنا إذا أخفقنا في التوصل بسرعة إلى اتفاقية شاملة متفق عليها لأن بعضنا قد يفرق في فلسفة التنظير وإهمال الواقع العملي. وآمل ألا يحدث ذلك.

ثانياً، من المهم ومن المناسب أن تعمل الأمم المتحدة بوصفها ساحة مركزية لمكافحة الإرهاب الدولي. ومع ذلك، لا يجب أن ننسى أيضاً أنه إذا هاجم الإرهابيون بلداً، مثلما حدث في ١١ أيلول/سبتمبر، يصبح لذلك البلد حق مشروع في الدفاع عن نفسه. علاوة على ذلك، يتحمل ذلك البلد نحو شعبه واجب البحث عن هؤلاء الذين خططوا للإرهابيين

مشروعة. إضافة إلى ذلك، فإن الحكومة الأردنية لا تدخر جهداً في سبيل الوقاية من الحوادث الإرهابية قبل وقوعها.

أما إقليمياً ودولياً، فإن الأردن يتعاون مع الدول الأخرى في سبيل الوقاية من الجرائم الإرهابية ومقاومتها. فقد أبرم الأردن العديد من الاتفاقيات الثنائية والدولية للتعاون القضائي. كما قام بالتوقيع أو التصديق على ١١ اتفاقية ومعاهدة إقليمية ودولية لمقاومة الإرهاب، كان آخرها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩. ويتعاون الأردن باستمرار مع مختلف الدول والهيئات الدولية ذات الصلة باتخاذ الإجراءات الفعالة والقانونية لحماية الأرواح البشرية والممتلكات المادية وملاحقة من يعتدي عليها.

وسيستمر الأردن في بذل كافة الجهود وبالتعاون مع الدول الأخرى في سبيل تسهيل عملية القضاء على هذه الظاهرة التي تعرقل السلم والأمن الدوليين، وتسبب المعاناة للشعوب وانطلاقاً من هذا الموقف، والتزاماً بأحكام ميثاق الأمم المتحدة، يعرب الأردن عن تأييده لقرارات الأمم المتحدة الرامية إلى القضاء على ظاهرة الإرهاب، والتي كان آخرها قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ويدعو الأردن جميع الدول إلى التعاون فيما بينها ومع مجلس الأمن لتحقيق غايات هذا القرار وتنفيذ بنوده وأحكامه.

السيد بواسون (موناكو) (تكلم بالفرنسية): في يوم ١١ أيلول/سبتمبر حل الرعب محل الدهول من العنف غير المسبوق وفداحة الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد بادر سمو أمير موناكو بإبلاغ تعازيه للرئيس بوش مؤكداً له تضامن حكومته وكل مواطني موناكو.

الشرعية لتحصيل حقوقهم التي أمر بها القانون الدولي أو كفلها لهم. وبهذا الخصوص فلا بد من التفريق بين حق الشعوب في تقرير المصير ومكافحة الاحتلال الأجنبي وبين الإرهاب الأعمى الذي يستهدف الأبرياء.

كما يدعو الأردن إلى عدم الربط بين الأعمال الإرهابية وما يتصل بها، وبين العروبة والشرعية الإسلامية التي تحظر التعرض أو المساس بالمدينين حتى في أوقات الحرب، وتدعو إلى التسامح والعدالة والسلم ورفض الظلم والعدوان. كما أن العديد من قواعد القانون الدولي الإنساني التي وجدت طريقها إلى اتفاقيات ومبادئ لاهاي ومعاهدات جنيف الأربع، أوجبتها الشرعية الإسلامية منذ ما يزيد على ١٤ قرناً.

إن شعوب العالم - بما فيها العرب والمسلمون - لم يسلموا من شر آفة الإرهاب التي يذهب ضحيتها الأبرياء والمدينون. ومن هنا تبرز أهمية تكاتف الجهود الدولية للعمل بشكل جماعي وفي إطار شامل على محاربة الإرهاب بكافة صوره، لا سيما وأن خطر ظاهرة الإرهاب لا يقتصر على دولة أو جهة، بل إن آثاره ونتائجه تمتد لتتطال المجتمع الدولي كله بلا استثناء. وفي هذا الصدد، لا بد أن يتم التعامل مع هذه الظاهرة من كافة جوانبها من حيث التحريض ومصادر التمويل والتدريب.

وبهذا الخصوص، اتخذت الحكومة الأردنية العديد من الإجراءات الوطنية لمكافحة الإرهاب الذي عانى منه الأردن كثيراً نتيجة الظروف السياسية الصعبة إقليمياً ودولياً. فعلى الصعيد الوطني، تم سن التشريعات الجزائية اللازمة لمعاقبة الجرائم الإرهابية بكافة أشكالها، وملاحقة مرتكبيها ومكافحة تمويلها. كما تكفل القوانين البنكية في الأردن شفافية المعاملات المالية، بحيث يمكن مراقبة وتعقب مصادر التمويل المشبوهة والحيلولة دون استخدامها في غايات غير

وبفضل أعمال تلك اللجنة، تمكنت الجمعية العامة من اعتماد الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل في عام ١٩٩٧، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

وقد انعكست الإرادة السياسية لإمارة موناكو، بصورة خاصة، في تصديقها على الاتفاقية الأولى في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والعزم الصادق الذي أبدته في عدة مناسبات على توقيع الاتفاقية الأخيرة قبل نهاية هذا العام. وباسم السلطات العليا للإمارة، أكرر رسمياً تأكيد هذا الالتزام، هنا. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشير إلى أن إمارة موناكو ستقوم قريباً بإيداع صك انضمامها إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن.

وبلدي طرف في اتفاقيات منظمة الطيران المدني الدولي المتعلقة بسلامة الطيران، وعلى وجه الخصوص، الاتفاقية الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات، واتفاقية مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، وهو أيضاً طرف في اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها.

وحكومة موناكو مقتنعة بأن تعزيز النظام القانوني الدولي من الأركان الرئيسية للعمل الحكومي الدولي الرامي إلى مكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره والقضاء عليه، بصرف النظر عن مكان ارتكاب أعمال الإرهاب أو عن هوية مرتكبيها. ونحن مقتنعون بأن اجتهاد المجتمع الدولي سيكون حاسماً بالنسبة لإنجاز مشروع اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي ومشروع الاتفاقية العامة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وسينضم وفد موناكو إلى الجهود الجارية التي ستمكننا من سرعة استكمال ترسانة الصكوك القانونية الموجودة بالفعل، على أساس الخبرة.

واسمحوا لي في هذه الظروف الرهيبة أن أكرر لسلطات الولايات المتحدة وشعبها مجدداً مواساة وتضامن سلطات وشعب الإمارة. ونعرب كذلك عن خالص تعازينا لرعايا أكثر من ٨٠ دولة ممن تأثروا بهذه الأعمال الوحشية.

لقد هزت الصدمة بلادي من أعماقها، مثلما حدث لكل الدول التي تقوم مؤسستها على المبادئ الديمقراطية، واحترام آدمية الإنسان وسيادة القانون، تلك القيم التي قامت عليها مجتمعاتنا، والتي دفعت المجتمع الدولي إلى عقد هذا الاجتماع في الأمم المتحدة. لذا، فإن التزام الأمم المتحدة بالدفاع عن تلك القيم التزام مطلق.

وانطلاقاً من هذه الروح، بادرت الأمم المتحدة يوم ١٢ أيلول/سبتمبر إلى الإدانة الفورية والصريحة لتلك الأعمال الإحرامية التي لا يمكن تبريرها، في القرار الأول الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، والذي يؤكد على وجوب محاسبة مرتكبي تلك الأعمال ومنظميها ورعايها، بينما قام مجلس الأمن بعمل مماثل باعتماده القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١).

إن إمارة موناكو تلتزم التزاماً تاماً بأحكام هذين القرارين وأحكام كافة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الأخرى التي تدين أعمال الإرهاب، تلك الأعمال التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ونشير بصورة خاصة إلى قرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الذي يستند صراحة إلى الفصل السابع من الميثاق فيما يتعلق بحركة طالبان.

وبغية الحفاظ على مبادئنا المشتركة، التي نص عليها الميثاق، وحماية الشعوب من آفة الإرهاب التي أصبحت عالمية الآن، ترى حكومة الإمارة أننا، انطلاقاً من روح التضامن، يجب أن نلتزم بدعم وتعزيز العمل الذي تقوم به اللجنة المخصصة المنشأة في عام ١٩٩٦ بموجب القرار ٥١/٢١٠.

وأود أن أؤكد أن موناكو في وضع يسمح لها باتخاذ تدابير في إقليمها، على الفور، على أساس التزامها بالاتفاقيات القائمة، تلبية لطلبات مجلس الأمن وطلبات الولايات المتحدة بشأن تجميد أموال الأفراد والمجموعات. لقد صدرت التعليمات الملائمة، بالفعل، إلى المؤسسات المصرفية، بينما اتخذت إجراءات، في الوقت نفسه، لدعم الأساس القانوني والمعياري للقوانين الوطنية الموجودة من أجل قمع أعمال الإرهاب والأنشطة المرتبطة بها.

وتعمل دائرة موناكو للمعلومات الخاصة بالنظام المالي ورصده بالتعاون الوثيق مع نظرائها الأوروبيين والأمريكيين، بكل ما يلزم من عزم من أجل المساعدة على حرمان المجموعات الإرهابية ومؤيديها من التمويل.

وبمساعدة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، بصورة خاصة، تعمل سلطات الشرطة والسلطات القانونية في موناكو، حالياً، على إجراء التحقيقات اللازمة. ويخضع قائمة بأسماء أشخاص، وضعتها السلطات الأمريكية لدراسة مفصلة ومتعمقة، وتعالج رابطة مصارف موناكو الحالة بشكل ملائم. وستؤدي أية إشارة إلى وجود هؤلاء الأفراد أو الأملاك أو الأموال في موناكو، فوراً، إلى اتخاذ الإجراءات القانونية.

لقد حملت الأحداث الأخيرة سلطات موناكو على التخطيط لتوسيع وتعجيل وزيادة فعالية جميع الدوائر التي يمكن أن تعالج الأنشطة التي تتعلق بالإرهاب، بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويجب أن يبدي المجتمع الدولي، من الآن، تصميمًا أكيدًا، وتضامناً حقيقياً جديداً، حتى تتم إقامة العدل. ويمنع تكرار الفواجع الإنسانية الهائلة كتلك التي قاسيناها تواء. فباعتتماد إعلان الألفية، تعهد رؤساء الدول والحكومات بالتزامات من أجل تحقيق هذه الغاية وحددوا الأهداف

وفي مواجهة الجرائم العالمية، من قبيل الجرائم التي شاهدها مؤخرًا، لا بد أن تكون الاستجابة عالمية تماماً. فالأمم المتحدة يجب أن يكون العنصر الأساسي في التعاون الدولي لمكافحة جريمة الإرهاب، كما أشار الأمين العام، بحق. ونحن نشركه في هذا الرأي، دون تحفظ.

وفي التعامل مع شبكات تستطيع استغلال النظام المصرفي العالمي بكل هذه السهولة والفعالية، يجب تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاستغلال الإجرامي للنظام المالي العالمي، ويجب أن يتم ذلك بسرعة كبيرة. لقد كانت إمارة موناكو من أوائل الدول التي وقعت على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وصدقت عليها. وهي أيضاً طرف في البروتوكولين الأولين لهذه الاتفاقية التي ينبغي أن تقوم بدور أساسي في الكفاح ضد جميع أنواع الشبكات الإجرامية التي تضم أشخاصاً أو جماعات يتم تنصيبهم بالتزامن، في بلدان مختلفة.

إن بلدي لم يصبح عضواً في المجلس الأوروبي بعد ولكنه طلب من مجلس وزراء تلك المنظمة جملة أمور، من بينها، أن يسمح له بالانضمام إلى الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بغسل الأموال والكشف عن عائد الجرائم والاستيلاء عليه ومصادرته. ويأمل في الحصول على رد إيجابي في أقرب وقت ممكن.

وقد قام مجلس الأمن، عملاً بموجب الفصل السابع من الميثاق، ومن خلال القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بتوفير دفعة قوية جديدة لمحاربة تمويل الإرهاب. وإنشاء لجنة بغرض متابعة تنفيذ أحكام ذلك القرار والطلب الموجه إلى الدول الأعضاء بموافاة اللجنة بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها تنفيذاً لهذا القرار في موعد لا يتجاوز ٩٠ يوماً، يعتبر دليلاً على الإرادة السياسية القوية التي يجب أن تبقى حتى يتم القضاء تماماً على هذا البلاء.

الدور الذي يمكن للمنظمة أن تقوم به اعتبارا من اليوم. وكما ذكر البعض، في الأسبوع الماضي، خلال مناقشة تقرير الأمين العام، يجب أن تكون لدينا القدرة على إعادة تشكيل عملنا، لأن مصداقيتنا تعتمد جزئيا على قدرتنا على القيام بذلك.

وخلال الجلسات المعقودة في الأيام القليلة الماضية، خاصة في اللجنة السادسة، جرى تحليل لمفهوم الإرهاب الدولي ومناقشته. ووضعت صكوك دولية لمنع الإرهاب وقمعه، وما زالت الحاجة إلى وضع اتفاقيات أخرى لتحسين من هذا الخطر موضع دراسة. ويجب أن تحظى هذه المهمة بالأولوية في جدول أعمالنا.

وأندورا تدين الإرهاب بجميع أشكاله وتكافحه بقوانين محلية لا لبس فيها، لا سيما في مجال غسل الأموال. كذلك، أصدرت وزارة الخارجية تعليمات، بالبدء، على سبيل الأولوية العليا وفي أقرب وقت ممكن، في دراسة الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، التي يجب أن تكون من دعائم عملنا المشترك.

ونحن ناشد المجتمع الدولي من هذا المنبر أن يعمل بشكل منسق في جميع هذه المجالات لأن جهودنا المجتمعة هي التي ستؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة. ونرحب بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) لأنه خطوة هامة في سبيل تحقيق الهدف النهائي.

ختاما، أود أنؤكد أن المهمة التي نتطلع إليها ستكون طويلة وصعبة، ولكن يجب على الأمم المتحدة أن تتحمل هذه المسؤولية إذا أرادت أن يستمر وجودها كمحفل لمناقشة سلام الشعوب وتقديمهم.

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، في البداية، أن انضم إلى المتكلمين السابقين في ثلثة الرئيس على انتخابه رئيسا للدورة الحالية

المرجوة. فلنعمل معا من أجل النهوض بقضية السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، أكثر من أي وقت مضى، فهذه هي الرسالة الأساسية لمنظمتنا. ولنعمل على جعل هذه الالتزامات تحتل مكان الصدارة.

وإمارة موناكو مدركة تماما لأهمية هذا الواجب الملح وأؤكد للجمعية العامة أنها مستعدة تماما لمشاركة جميع الدول الأعضاء في القيام به.

السيدة سوني باسكويه (أندورا) (تكلمت بالفرنسية): أود، في البداية، أن أعرب عن خالص مشاعر التعزية والمواساة إلى شعب الولايات المتحدة في المأساة التي ألمت به الأسبوع الماضي. أود أيضا الإعراب عن تضامننا مع أسر الضحايا من جميع البلدان التي يظل مواطنوها مفقودين بعد العمل الإرهابي البشع.

إننا نناقش اليوم الدور المحدد الذي ستقوم به الأمم المتحدة في مواجهة تهديد الإرهاب الدولي. وفي الحقيقة، لم يحدث أن ارتفعت أصوات هذا العدد الكبير في فزع وألم نتيجة للأعمال المريعة التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر، إلا في حالات قليلة. ولذلك يجب أن يساعدنا هذا التوافق في الآراء على التركيز على هذه الآفة بصورة أفضل.

لقد تميزت أندورا بأنها تنعم منذ سبعة قرون بالسلام وبالتمنية الاقتصادية والاجتماعية التي تعود بالفائدة على جميع سكانها. وهذا الرفاه يزيد وعينا جميعا بالحالة الراهنة ويحملنا على توجيه جهودنا نحو وضع استراتيجية للقضاء على هذه الآفة. فلا شك أننا نواجه نوعا فريدا من الصراع من حيث النطاق والطابع. ولذلك، علينا أن نفكر ونعمل من أجل ضمان حرية مواطنينا وأمنهم.

(تكلمت بالاسبانية)

فما الذي تستطيع الأمم المتحدة القيام به؟ لقد تكرر هذا السؤال خلال الأيام القليلة الماضية. وسألنا جميعا عن

الدولي، والبيان المكمل له لعام ١٩٩٦، من المعالم الهامة في الجهود الدولية المتضافرة لمكافحة الإرهاب.

ونظرا لقلق الجمعية العامة إزاء زيادة أعمال الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره في أنحاء كثيرة من العالم، واعترافا منها بأن الإرهاب يمثل خطرا على السلام والأمن الدوليين، قررت الجمعية العامة شن معركة دولية جديدة على الإرهاب بالدعوة إلى تعزيز التعاون الدولي والتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه.

وفي هذا الشأن، نرحب بالعمل الذي اضطلعت به اللجنة المخصصة المنشأة بقرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١ والعمل الذي اضطلع به الفريق العامل التابع للجنة السادسة بشأن وضع إطار قانوني أكثر شمولاً لمنع وقوع الإرهاب الدولي.

ونتيجة للعمل الذي أنجزته اللجنة المخصصة والفريق العامل التابع للجنة السادسة، اعتمدت الجمعية العامة في ١٩٩٧ الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل وفي ١٩٩٩ الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، اللتين تمثلان إنجازين ملموسين في تنفيذ إعلان ١٩٩٤ وملحقه لعام ١٩٩٦.

واللجنة المخصصة والفريق العامل التابع للجنة السادسة يضعان أيضا اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب النووي واتفاقية دولية من أجل قمع أعمال الإرهاب الدولي. ونحن نريد أن ننتهز هذه الفرصة لنشكر وفد الهند على المبادرة بتقديم مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي للتفاوض بشأنها، وندعو إلى الإكمال السريع لهذه الاتفاقية ذات الأهمية الأساسية. وندعو أيضا إلى بذل المزيد من الجهود لحل المسائل المتعلقة المتصلة بإكمال الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

للجمعية العامة. ونحن على اقتناع بأن عملنا سيُكلل بالنجاح في ظل رئاسته الحكيمة والماهرة. وأؤكد له أن وفدي سيتعاون في العمل معه.

لقد أعرب رئيس جمهورية موزامبيق، باسم حكومة موزامبيق وشعبها، عن عميق التعزية وخالص المواساة لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية على الأحداث المخزنة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، ونحن نكرر تأكيد ذلك. ونتقدم أيضا بالتعزية إلى ممثلي الأمم الذين فقدوا مواطنيهم وإلى أسر جميع المفقودين. ونشاطهم الأحران والآلام.

أود أيضا أن أؤكد مرة أخرى إدانة حكومي القاطعة لهذه الهجمات الإرهابية التي وقعت في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا في ١١ أيلول/سبتمبر. إن هذه الأعمال البغيضة والحققاء أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال.

ونشيد بجميع الذين شاركوا في عمليات الإنقاذ والذين يقدمون دعما بالغ القيمة إلى الضحايا.

نحن نجتمع هنا في تضامن، كأمم متحدة، لإعادة تأكيد التزامنا بالمبادئ والغايات المحسدة في الميثاق وتمسكنا بها وللعمل دفاعا عنها.

وعلى نحو ما ورد في تقرير الأمين العام المعروض علينا، كان الإرهاب الدولي دائما من الأمور المعترف بها والتي انعكست في المبادئ المعاصرة للقانون الدولي والنظم ذات الصلة بالقانون الدولي بوصفه آفة لا بد أن تكافحها جميع الأمم كجزء من التزاماتها الدولية.

لقد كانت الأمم المتحدة دائما ذات أهمية رئيسية في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وما زالت. ويعتبر إعلان عام ١٩٩٤ المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب

المكافحة الجماعية للإرهاب. والتنفيذ الفعال لبرنامج العمل الذي اعتمد بتوافق الآراء في المؤتمر سيقطع شوطا طويلا نحو الحد من الحصول على هذه الأسلحة من جانب الجماعات الإرهابية والأفراد الإرهابيين. والتنفيذ الفعال لكل المبادرات المماثلة الأخرى سيكون حاسما للحد من إمكانية استخدام الإرهابيين لمختلف أنواع الأسلحة، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل.

إن الكفاح ضد الإرهاب متعدد الوجوه. وهذا يمكن تفهمه بسهولة من كلمات الأمين العام في مقابلة أجراها مؤخرا حيث قال: "أعتقد أننا ينبغي لنا، كجزء من ذلك الكفاح، أن نكثف جهودنا لنصل إلى الأسباب الجذرية" للإرهاب.

ونحن نرحب بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي اعتمد يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر، باعتباره ردا فوريا شاملا على الإرهاب الدولي من حيث كونه تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وقرار مجلس الأمن هذا سيعزز ترجمة الكلمات إلى تدابير عملية، وهو أمر مطلوب بشدة.

نود أيضا أن نؤكد أهمية الاتفاقات والإعلانات الإقليمية لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه بكل أشكاله كأداة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ووضع منهج لتنفيذ فعال للنظام القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب. واعتماد منظمة الوحدة الأفريقية في ١٩٩٩ للاتفاقية الخاصة بمنع ومكافحة الإرهاب، التي وقّعت عليها موزامبيق، جهد تكميلي بذلته البلدان الأفريقية لوقف ومكافحة الإرهاب.

وموزامبيق، وعيا منها بضرورة تدابير التنفيذ الوطنية الفعالة لمكافحة الإرهاب كطريقة لإكمال النظام القانوني الدولي، سبق أن بدأت في إجراء استعراض شامل للصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه رغبة في التصديق على الصكوك التي ليست طرفا فيها حتى الآن

من الحيوي أن تعمل كل الدول الأعضاء بالأمم المتحدة على التوقيع والتصديق على الاتفاقيات الاثنتي عشرة والبروتوكولات المعتمدة بالفعل، لأنها تمثل الأسس القانونية التي يمكننا أن نبني عليها عملنا الجماعي لمكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، يشكل اقتراح حركة عدم الانحياز الداعي إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة مبادرة هامة مفيدة يجب أن تكتمل لصياغة رد مشترك منظم على الإرهاب الدولي.

إن الإرهاب لا يعرف حدودا ولا أهدافا دائمة أو محددة. ومنذ وقت غير بعيد، شهدت بعض البلدان في منطقتنا مآسي نجمت عن أعمال عدوان. والهجومان الإرهابيان اللذان وقعا عام ١٩٩٨ في كينيا وتنزانيا مثالان واضحا على طبيعة الإرهاب وتجاهله التام لحياة الأبرياء والعزل بصرف النظر عن الموقع الجغرافي أو العرق أو المعتقدات الدينية أو التوجهات السياسية. هذه الأحداث وأحداث أخرى كثيرة في أماكن أخرى من العالم، بما في ذلك تلك التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، أثبتت أن العمل الدولي المتضافر هو وحده الذي يمكنه أن يمنع تلك المآسي.

يجب على كل الدول أن تعمل معا بأسلوب متضافر لمنع استخدام الإرهابيين لأراضيها. ويجب عليها أيضا أن تمنع تمويل الإرهابيين وتدريبهم وتخريضهم وتنظيمهم من جانب أي طرف بصرف النظر عن أية اعتبارات سياسية أو فلسفية أو إيديولوجية أو عنصرية أو عرقية أو دينية وأية اعتبارات أخرى قد تثار لتبرير أعمالهم.

ويجب على المجتمع الدولي أن يجدد عزمه على مواجهة تحدي القضاء على بلية الإرهاب إلى الأبد. ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه هو بالتأكيد إسهام في

نعتقد أن الإطار المؤهل والصالح لتحديد مستقبل عالمنا هذا. وعلينا جميعا بغض النظر عن مصالحنا وحساباتنا السياسية الآتية والضيقة، أن نوفر للأمم المتحدة وهيئاتها كل الإمكانيات المطلوبة لجعلها قادرة على تأدية هذا الدور المهم.

إن تهديدات الإرهاب التي شغلت بالنا جميعا منذ فترة من الزمن أصبحت الآن واقعا ملموسا وأكثر خطورة. وخير دليل على ذلك هو تلك الهجمات التي تعرضت لها منشآت هامة في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والتي ذهب ضحيتها أعداد كبيرة من المواطنين الأمريكيين وغيرهم من الأبرياء.

وفي هذا الصدد، أعرب مجلس وزراء دولة قطر، في اجتماعه العادي بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الذي ترأسه سمو الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني، نائب الأمير ولي العهد، عن أسف دولة قطر وإدانتها للهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، وعن تعاطف دولة قطر أميراً وحكومة وشعباً مع الولايات المتحدة الأمريكية وشعبها الصديق. وتقدمت دولة قطر بتعازيها ومواساتها لأسر الضحايا وللرئيس الأمريكي والشعب الأمريكي، مؤكدة موقفها الدائم من إدانتها للإرهاب بكافة أشكاله وصوره وأيا كان مصدره.

كما يقوم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، في هذه الأيام بزيارة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية يزور فيها مدينتي نيويورك وواشنطن العاصمة ويلتقي فيها بكبار المسؤولين ليؤكد لهم تعاطف دولة قطر وإدانتها للإرهاب بجميع أشكاله.

كما صرح سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، وزير خارجية دولة قطر، وبصفة دولة قطر رئيسة مؤتمر القمة الإسلامي التاسع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، عن إدانة المنظمة واستنكارها للهجمات الإرهابية التي تعرضت لها

والانضمام إليها. ونحن نأمل أملاً وطيداً أن تعمل كل الدول الأعضاء، كمتابعة لهذه المناقشة على تحقيق ذلك الهدف.

السيد الناصر (قطر) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس اسمحوا لي في البداية بأن أتوجه إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والخمسين، راجياً لكم كل التوفيق في إدارة أعمالها بنجاح، وبما يحقق أهدافها المنشودة. كما أود أن أوجه تحية تقدير، بالنيابة عن وفد حكومة بلادي، إلى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، لما يقوم به من عمل دؤوب وجهود مشكورة في ظروف عالمية صعبة ومعقدة للغاية.

عندما نقول "ظروف عالمية صعبة ومعقدة"، فإن هذا لن يكون من باب المبالغة إذا نظرنا إلى عالمنا اليوم الذي يعج بالصراعات الدولية التي لم نتمكن من وضع حد لها حتى الآن، وأزمات مزمنة لا تزال تنتظر حلاً يخرجها من دوامة العنف والمعاناة التي تهدد وجودنا البشري.

نلتقي نحن أعضاء الأمم المتحدة هذا اليوم لنناقش أخطر وضع عالمي فريد بدأ وما زال يفترس الجميع، وسوف يستمر إن لم يتكاتف ويتعاون الجميع على القضاء عليه والحد منه. إنه الإرهاب الذي يحتاج إلى وضع توجهات وخطط عالمية شاملة ضمن الشرعية الدولية لمجابهة هذه التهديدات العالمية التي لا تميز بين قومية أو لون أو مذهب. وهي حتما لا تعترف بحدود سياسية أو جغرافية أو اقتصادية أو اجتماعية بين الدول والشعوب. علينا جميعاً أن نتعاون من أجل معالجتها والخروج منها إذا ما كان لنا فعلاً أن ننظر إلى المستقبل لتوفير الحياة الكريمة للشعوب بدلاً من النزاع والخلاف والصراع وتصفية الحسابات، مهما كانت.

وحتى تتمكن من ذلك، فإننا لا نرى إطاراً أفضل وأكثر شمولية للقيام بهذه المهمة من هذه المنظمة الدولية، التي

ويعلم الجميع ما لدور وسائط الإعلام من دور حاسم في توجيه الرأي العام، سواء المحلي أو الدولي، في أي قضية ما، وإن على وسائط الإعلام مسؤولية كبيرة في التزام الحياد والموضوعية التامة في قضية مثل التي حدثت في أراضي الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً، ولا بد من الاعتراف بالإرهاب على حقيقته المجردة، وهي أنه أعمال عنف متعمدة بقصد إيذاء أو قتل مدنيين أبرياء دون تردد أو رحمة لخدمة أهداف خاصة بالإرهابيين.

في ظل غياب تعريف محدد للإرهاب فإننا نشدد مجدداً على ضرورة التمييز بين الإرهاب المدان وبين أعمال المقاومة المشروعة والنضال الوطني ضد الاحتلال الأجنبي. وقد كفل القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة هذا الحق المشروع لجميع الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية من أجل التحرر. وإن غياب هذا التعريف للإرهاب قوض بشكل خطير تضافر الجهود الدولية في التصدي لهذا الخطر الجسيم الذي يهدد المجتمع البشري. وينبغي لهذا التعريف القانوني الشامل للإرهاب أن يميز بوضوح بين الإرهاب ونضال الشعوب المشروع، وأن يأخذ كذلك في الحسبان جميع أشكال الإرهاب، بما فيها إرهاب الدولة أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل.

أخيراً وليس آخراً، إن مكافحة الإرهاب تتطلب تضافر وتضامن جهود أجهزة الدول بجمعها ووسائل الإعلام التي تعتبر ذات أهمية كبيرة في هذا الخصوص والتي ينبغي لها أن تعالج موضوع الإرهاب بصورة موضوعية ودقيقة. ويجب السعي إلى طريقة جادة لوضع إطار سليم لآلية قانونية فعالة تقود بدورها إلى صياغة اتفاقية عالمية شاملة يتم خلالها تطويق الإرهاب ومعالجة مسبباته بدرجة تضمن لأجيالنا القادمة حياة آمنة ومطمئنة تسودها لغة

الولايات المتحدة الأمريكية. وأكد سعادته بأن الإسلام دين حنيف ينكر الإرهاب ويرفضه وينبذ العنف وإراقة الدماء، ويدعو إلى الحفاظ على النفس البشرية، وعدم الاعتداء على الأبرياء، وهو دين التسامح والمحبة. وأضاف سعادته بأن العالم الإسلامي يشاطر الولايات المتحدة الأمريكية وشعبها أحزانه وآلامه ويتقدم بتعازيه ومواساته لأسر الضحايا.

يؤكد وفد بلادي من جديد إدانته للإرهاب بجميع أشكاله وصوره، سواء كان إرهاب أفراد أو جماعات، أو إرهاب دول، الذي يعد أبشع أنواع الإرهاب، حيث يأخذ الشكل الرسمي في استهداف حياة الأبرياء وممتلكاتهم وانتهاك سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ومرافقها العامة. وينبغي أن يتصدى المجتمع الدولي للإرهاب بالصرامة التي يستحقها. إلا أنه لا بد أيضاً أن يتم ذلك بطريقة منصفة وموضوعية. ومما يؤسف له في هذا الصدد أن الإرهاب يرتبط أو يتطابق في بعض الأحيان مع مجموعة أو مجموعات معينة من البشر. وإننا لا نسمح في هذا الصدد بأن يتم تشويه بعض الأديان والجميع يعلم ما لهذه الاتهامات وإلصاقها بقومية أو ديانة معينة من آثار عكسية خطيرة يترتب عليها تنافر غير مقبول بين شعوب الأمم.

إنها لمأساة حقيقية فعلاً أن الأمم المتحدة تقوم ببذل كل ما في وسعها لتقريب وجهات النظر بين الشعوب، بينما نجد من يعكس صفو هذه العلاقات بتوجيه الاتهامات غير المحسوبة. وقد كان الحكومة دولة قطر الشرف في الشهر الماضي بأن تستضيف بناء على دعوة كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير البلاد المفدى، مجموعة من الحكماء الدوليين للتفاكر والبحث في أفضل السبل لتقريب وجهات نظر المجتمعات لتكريس مبدأ الحوار بين الحضارات، وهو المبدأ الذي نحن في أمس الحاجة إليه كشعوب للأمم المتحدة للتخفيف من الهوة التي تفصلنا عن بعضنا.

بعث كل من رئيس الصومال ورئيس وزرائها بمواساتنا القلبية لأسر الضحايا ولشعب الولايات المتحدة وحكومتها.

وقد أعرب الرئيس عبد القاسم صلد حسن في مذكرته إلى الرئيس جورج بوش، المؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر، عن صدمته بالوفاة المفجعة التي مُني بها مواطنو الولايات المتحدة الأبرياء وشجب بشدة الأعمال الإرهابية الخسيسة. وأعرب رئيس وزراء الصومال عن مشاعر مماثلة وأدان بأشد لهجة الإرهاب الدولي. وأعلنت حكومة الصومال، في بيان صحفي صدر في ٢٠ أيلول/سبتمبر، أن الإرهاب بكل أشكاله يشكل تحدياً للقيم الإنسانية الأساسية. كما أنه إهانة لثقافة الإسلام وللمعتقدات الأساسية.

في ٣٠ أيلول/سبتمبر شكلت حكومة بلادنا قوة عمل ذات سلطة كبيرة لمكافحة الإرهاب، يشترك في عضويتها وزراء الداخلية والدفاع والعدل والنائب العام، كجزء من إسهام الصومال في محاربة هذا الشر. وقوة العمل هذه مكلفة برصد وجمع المعلومات في كل منطقة من مناطق البلاد وستتعاون مع نظيراتها في البلدان الأخرى، بالإضافة إلى مجلس الأمن والأمن العام. وقوة عمل الصومال لمكافحة الإرهاب مكلفة أيضاً بضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بما في ذلك ما يتطلبه على مستوى الدولة. وستدرس قوة العمل كذلك جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتصلة بمكافحة الإرهاب الدولي بغية التصديق عليها.

إننا نعرف أن الإرهابيين يستخدمون هويات كاذبة في معظم الأحيان باستحصال جوازات سفر من بلدان أخرى. ولكي تمنع الحكومة الصومالية أية إساءة ممكنة في استخدام جوازات سفرها، أصدرت مؤخراً جوازات سفر صومالية جديدة بتدابير أمنية صارمة. ومن الصعب تزوير جوازات السفر هذه، وتتفق مواصفاتها مع معايير جوازات

الحوار والتفاهم بدلا من إزهاق أرواح الأبرياء وإهدار طاقات وموارد الشعوب.

السيد هاشي (الصومال) (تكلم بالانكليزية): أود

أن أعرب عن تمائني للسيد هان سونغ - سو على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وأثق بأن هذه الدورة ستكون مثمرة في ظل قيادته الحكيمة. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ سعادة السيد كوفي عنان بمناسبة إعادة انتخابه أميناً عاماً لفترة ثانية.

لتهانئنا للرئيس والأمين العام مغزى خاص بالنسبة لنا اليوم، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي يدلي فيها ممثل دائم للصومال ببيان في الجمعية العامة منذ ١٠ سنوات، مما يشير إلى أن الصومال قد عادت إلى الساحة الدولية. وإذ ننضم مرة أخرى إلى المجتمع الدولي، أود، باسم حكومة الصومال، أن أشكر الدول الأعضاء والأمم المتحدة، وبخاصة الأمين العام، السيد كوفي عنان، على الإسهام القيم في جهود بناء السلام في الصومال. وأود في هذا المنعطف أنؤكد مرة أخرى التزام حكومة الصومال بالمثل والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الرهيبة التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة كانت انتهاكا صارخا لهذه المبادئ. ونحن في الصومال نتشاطر الأسى والألم والخسارة التي مني بها شعب الولايات المتحدة. ونتشاطر هذا الألم والأسى بكل عمق لأننا اخترنا في الصومال الخسارة الطائشة في الأرواح أثناء الحرب الأهلية. ونعلم تمام العلم في الصومال معنى فقدان الأحباب. لقد صدمت حكومة وشعب الصومال صدمة لا تصدق.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب مرة أخرى عن تعازينا القلبية لشعب الولايات المتحدة وحكومتها. وقد

وهذه جريمة ضد الإنسانية. ويعد هذا العمل انتهاكا صارخا للحق الأساسي والجوهري الذي يستند إليه عمل الهيكل القانوني والسياسي والأخلاقي والديني بأكمله لمجتمعاتنا وللتعايش الإنساني ألا وهو: احترام الحق في الحياة لكل إنسان. لقد ارتكبت جريمة ولا بد من المعاقبة عليها. وليس من حق أحد أن يقتل بأي شكل من أنواع القتل شخصا آخر. ولا بد أن ينفذ القانون بكامل قوته على مرتكبي هذه الجرائم ومن شاركهم ومن قدم لهم الحماية.

وتشجب بوليفيا هذه الأعمال وأية أعمال إرهابية أخرى، أيا كان مرتكبوها ومهما كان غرضها. فالإرهاب الدولي يهدد السلام والأمن، بما في ذلك استقلال وسيادة الدول والمجتمعات في العالم كله. وهو أصبح ظاهرة عالمية ولا يعترف بحدود. وهدفه التدمير؛ ولا يعرف أي قانون أو وطن. ويتغذى على الكراهية والاستياء ويستغل ظروف العيش في فقر مدقع وعدم وجود مؤسسات ديمقراطية في بعض المجتمعات.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ الآن تدابير وإجراءات عاجلة للقضاء على هذا الشر. ولدينا مجموعة من الاتفاقيات والاتفاقات بشأن الإرهاب، ولكنها ليست كافية فيما يبدو. ونحن بحاجة إلى اتخاذ تدابير ملموسة وفعالة، من قبيل، ربما، برنامج أو خطة للعمل بشأن الإرهاب الدولي لتوجيه المزيد من التعاون فيما بين الدول ومنح ولاية واضحة لمنظمتنا. وفي هذا السياق، تنضم بوليفيا إلى التحالف الدولي ضد الإرهاب في إطار الأمم المتحدة.

وتوجد، إضافة إلى جريمة الإرهاب الدولي، كارثة أخرى تواجه المجتمع الدولي وهي: المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وهذان الشران يؤازران بعضهما بعضا؛ ويتغذى أحدهما على موارد الآخر. المتاجرون بصورة غير مشروعة في المخدرات يحمون أنفسهم بالعنف وجريمة

السفر في البلدان المتقدمة النمو جدا. ونود أن نخطط الدول الأعضاء في الأمم المتحدة علما بتلك الحقيقة.

وفضلا عما ذكرته الآن من خطوات، أصدر البرلمان الصومالي، في دورته العاشرة، التي عقدها في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، إعلانا يشجب فيه بشدة أعمال ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية، ويؤيد فيه بقوة قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وموقف حكومة الصومال إزاء الإرهاب واضح جلي. فنحن ملتزمون بمكافحة هذا الخطر. ولن نسمح لأي فرد له أية صلة بالإرهاب بأن يحضر إلى أرضنا أو بأن يمارس أعماله فيها. ونتعهد بتقديم كل دعم لمكافحة الإرهاب الدولي. وكلنا ثقة بأن المجتمع الدولي سيساعدنا بالدعم اللازم لتحقيق هذا الهدف.

السيد أورتيغ غنديراس (بوليفيا) (تكلم بالاسبانية):

باسم بوليفيا حكومة وشعبا يوجه رئيسنا، السيد خورخي كيروغا راميرز، إلى رئيس الولايات المتحدة، السيد جورج بوش، أخلص تعازينا القلبية ومؤازرتنا وتضامننا مع حكومة الولايات المتحدة وشعبها النبيل. وقد شجب بشدة أعمال ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية.

إن المجتمع الدولي، ممثلا في هذه الجمعية ومجتمعنا في هذه القاعة، يتكلم بصراحة ووضوح وشدة مدينة الهجمات الإرهابية الفظيعة الشريرة التي شنت على نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا. وقد شهد العالم جريمة من أبشع جرائم الإرهاب، المنقطعة النظير، التي لم يسبق لها مثيل من حيث تعمدتها ووحشيتها. فاختطف طائرات تجارية مملأة بالمدنيين من رجال ونساء وأطفال واستخدمت كأسلحة دمار شامل لبذر بذور الموت والخراب بين الأبرياء من مواطني ٨٠ بلدا. ونعرب عن تعازينا القلبية لهذه البلدان وتضامننا معها.

وإزاء هذه الحالة، من الضروري والمهم أن نعمل بقدر أكبر من الحزم والإصرار على تمثّل مسؤولياتنا واتخاذ إجراءات هامة لتجنب هذه التصرفات الممّحية والحيلولة دون وقوعها والقضاء عليها. ولا يستطيع أي إمرء أن يظل في موقف ألا مبالاة. وأخطأ المفكرون العقائديون ومنفذو هذه الأعمال خطأ فادحا عندما فكروا بأنهم يهاجمون الولايات المتحدة دون غيرها. وفي الحقيقة، كان الهجوم موجها ضد المجتمع الدولي كله وضد الإنسانية جمعاء.

لذلك حان الوقت لكي يطلق المجتمع الدولي صرخة عالية لشجب هذه الأعمال في أرجاء المعمورة ويقول بلا خوف أو تأرجح: لا لرعب الإرهاب؛ لا لرعب الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛ ولا لرعب الجوع.

ولا يستطيع العالم بعد الآن أن يتسامح أو أن يتحمل هذه الكوارث. ولا بد من تغيير توجهنا. لذلك أطلب، بكل الاحترام الواجب، المجتمع الدولي قاطبة بأن يكون صاحب ضمير عالمي جديد يستند إلى رؤيا جديدة ونُهج جديدة بشأن المشاكل التي نواجهها في الوقت الحاضر، وأن نبني من ثم عالما أفضل تتحقق فيه القيم والمبادئ التي تُسَلِّمُ بها جميعا وهي مبادئ الحرية والمساواة والإنصاف والعدل والسلام والرفاهية - لمنفعة الجميع. ولتحقيق هذه الأماني، يتحتم علينا أن نحقق تعاوننا وتضافر حقيقيين بين جميع الأمم. وبهذه الطريقة نبني مجتمعات جديدة تتمكن فيها من القول، في صياغة جديدة لما قاله جوسو دي كاسترو، إن الأطفال سيولدون لا ليموتوا، بل ليعيشوا.

السيد فنتو (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): لدى البدء ببياني، أسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أعرب عن تأييد إيطاليا التام للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي.

الإرهاب. وهناك بُعد عالمي لكليهما على حد سواء. ولذلك يتعين أن يكون الإجراء الذي سنتخذه عالميا أيضا. وهنا أيضا، لا بد للمجتمع الدولي أن يعمل بصورة عاجلة وبمزيد من الحزم.

لقد عانت بوليفيا من النتائج السلبية لهذه الكارثة، ولكنها نجحت في محاربتها وكادت أن تقضي عليها من خلال القضاء التام على زراعة الكوكا، التي تغذي تصنيع الكوكايين. ولم يكن ذلك كفاحا سهلا. لقد تطلب قدرا كبيرا من الإرادة السياسية من الحكومة وجهدا هائلا من الشعب البوليفي. وبهذا تكون ساهمت بوليفيا مساهمة حاسمة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي.

وفضلا عن ذلك، لا بد أن ندرك أيضا - وفي الوقت نفسه ينبغي ألا ينطوي ذلك بأية حال من الأحوال على أي تبرير لأعمال وجرائم الإرهابيين والمتاجرين بصورة غير مشروعة في المخدرات، أينما ارتكبت تلك الجرائم - أن هذه الظواهر وخطورتها وشدتها المتزايدة تتغذى وتنتعش في أرض خصبة قوامها الفقر المدقع الذي يصيب نسبة مئوية كبيرة من الناس وينطوي على الجوع والجهل والمرض والإحباط واليأس. ولقد أوجز جوسو دي كاسترو، الكاتب والسياسي البرازيلي، الفقر المدقع بوصفه حالة يولد فيها الأطفال لا ليعيشوا بل ليموتوا.

وحاول المجتمع الدولي، في إطار الأمم المتحدة، أن يتصدى لهذه الكوارث الثلاث باعتماد صكوك قانونية لمنع الإرهاب الدولي والمعاقبة عليه، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتخفيف حدة الفقر المدقع. وتدل النتيجة على أن تصدينا لها لم يكن كافيا ولا ملائما. وأصبح الإرهاب الدولي أكثر جرأة وقوة، وما زال الاتجار غير المشروع بالمخدرات قائما وانتشر الفقر المدقع.

اتفاقيات الأمم المتحدة القطاعية لمكافحة الإرهاب، البالغ عددها ١٢ اتفاقية، على أوسع نطاق ممكن، بما فيها أحدث اتفاقية بشأن تمويل الإرهاب.

وترأس إيطاليا هذا العام أيضاً مجموعة خبراء مكافحة الإرهاب، التي تجري دراسات تحليلية لهذه الظاهرة وتعزز التعاون في مجالي القضاء والمخابرات. وقد أضفت الحوادث التي وقعت قبل ثلاثة أسابيع مزيداً من الأهمية على هدف المجموعة المتمثل في إعداد مبادئ توجيهية فعالة لتطبيق آخر اتفاقية لمكافحة الإرهاب، التي عقدت حكومتي العزم على التصديق عليها في أقرب وقت.

وتدل فظائع ١١ أيلول/سبتمبر على أن الإرهاب يشكل تهديداً عالمياً يقتضي التصدي الفوري له على الصعيد العالمي. ووجود مناطق جغرافية أو ثغرات قانونية توفر المأوى أو الحماية للمجرمين ولمصالحهم يشكل مناطق تتمتع بالإفلات من العقاب كما أنه يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. وليس هذا التهديد موجهاً ضد فرادى الدول أو المجتمعات، كما اعترف بذلك قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) في وضوح شديد، بل هو موجه ضد مجموعة القيم التي تؤدي إلى تماسك المجتمع الدولي وتنهض على أساسها الأمم المتحدة برمتها. ولذلك فإن التحدي القائم اليوم يتمثل في سد هذه الفجوات؛ وقطع الطريق حقيقة على الإرهاب، وقمع الوسائل التي تدعمه؛ ومنع الإفلات من العقاب. وفي القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي أخذ يوم الجمعة الماضي، بهذه المقترحات. وتتحلى في الطريقة السريعة التي اتخذها بها أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥ روح التعاون الجديد في مواجهة الإرهاب والدعم الواسع النطاق الذي نشأ داخل نطاق الأمم المتحدة وحول العالم لقمعه.

إن المأساة التي أصابت الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر تتطلب من الأمم المتحدة العمل بمزيد من الإلحاح، بغية الحيلولة دون الإرهاب الدولي، ومحاربه على حد سواء والسعي للقضاء على الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة غير المسبوق.

لقد أنشئت الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ بغرض أساسي يتمثل في الحيلولة دون اشتعال صراع عالمي آخر. ومنذ ذلك الحين، عملت الأمم المتحدة على تطوير صكوك تحتاج إليها في تنفيذ هذه الولاية. ومن دواعي الأسف، أنه ظهر في الأفق، مع قدوم الألفية الجديدة، تهديد جديد للسلام والأمن الدوليين - وهو تهديد جديد ليس من حيث دهائه فحسب، بل ومن حيث أبعاده المأساوية. ولمكافحة هذا التهديد، يجب أن تسعى الأمم المتحدة مرة أخرى إلى تطوير صكوك ملائمة، على غرار ما فعلته مباشرة بعد تلك المأساة.

وتؤكد إيطاليا أيضاً، وهي تعرب عن تضامنها التام مع حكومة ومواطني الولايات المتحدة، ولا سيما مع أسر وأصدقاء الضحايا، عزمها على المشاركة بحزم على الصعيدين الدولي والوطني، على حد سواء، في استراتيجية عالمية ضد الإرهاب. وتصرفاتنا تلهمها الاستنتاجات التي خلص إليها المجلس الأوروبي الاستثنائي الذي عُقد في ٢١ أيلول/سبتمبر. وتنشاطر تماماً اعتقاد الاتحاد الأوروبي بأن التحالف ضد الإرهاب ينبغي أن يكون واسع النطاق قدر المستطاع وفي إطار الأمم المتحدة.

وقد سبق أن دعت إيطاليا في شهر تموز/يوليه، بصفتها رئيساً لمجموعة الـ ٨، إلى إدانة جميع أشكال الإرهاب على نحو أكد ضرورة تعزيز التعاون الدولي بشأن إعداد استراتيجيات فعالة للوقاية والإنفاذ. وفي تلك المناسبة ذاتها، شدد وزراء خارجية البلدان الثمانية على ضرورة تنفيذ

الوصول بسرعة إلى التصديقات الـ ٦٠ اللازمة لدخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ. ونتفق مع الأمين العام في المناشدة الواردة في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة ومفادها إنه على جميع الدول الأعضاء أن تتخذ قرار التوقيع والتصديق على هذا النظام الأساسي.

واتفاقية مناهضة الجريمة عبر الوطنية، التي اعتمدها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر الماضي وافتتح باب التوقيع عليها في باليرمو في احتفال حضرته ١٤٨ دولة عضواً، تؤدي دوراً مكماً لذلك ولكنه لا يقل عنه أهمية في الكفاح ضد الإرهاب. ومن شأن دخول تلك الاتفاقية وبروتوكولاتها الثلاثة، لمناهضة الاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، والاتجار بالأسلحة، حيز النفاذ أن يمثل خطوة رئيسية صوب وقف جميع الأنشطة التي تشجع الأفعال الإرهابية، ولو بشكل جانبي، دون استثناء.

والحكومة الإيطالية مقتنعة بأنه ينبغي ألا تؤدي بنا رغبة التوصل إلى نتائج حاسمة ودائمة في الكفاح ضد الإرهاب الدولي إلى إهمال الصورة على نطاق أوسع. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يصحب هذه المعركة اتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز مؤسسات الحكم؛ وحقوق الإنسان والمدنية والاقتصادية والثقافية لجميع المجتمعات؛ وتشجيع عودة اللاجئين إلى ديارهم؛ وإعادة بناء النسيج الاجتماعي والاقتصادي. ونرى أن المشاركة بنشاط في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز قواعد الأمن الجماعي ومنع نشوب الصراعات الإقليمية أمر جوهري. ونحن لذلك نؤيد تأييداً كاملاً تقرير الأمين العام الذي صدر مؤخراً بهذا الشأن، والذي يولي مفهوم الحكم الاهتمام الواجب في مجالي التنمية والسلام.

ونرى أيضاً أن للالتزام بتقديم المساعدات الإنسانية أهمية حاسمة، وبالذات فيما يتعلق بالحالة المفجعة للاجئين

ويعزز هذا القرار عدة التزامات وردت بالفعل في اتفاقيات الأمم المتحدة القطاعية لمناهضة الإرهاب، التي يبلغ عددها ١٢ اتفاقية، ويجعلها ملزمة على الفور لجميع الدول الأعضاء، في ضوء الفصل السابع من الميثاق. غير أنه ما زال يترك بعض مناطق رمادية ينبغي إزالتها إذا أردنا أن نحقق استراتيجية عالمية حقاً لمكافحة الإرهاب. ومن ثم ينبغي في رأينا دمج النهج القطاعي الذي تنسم به الاتفاقيات السالفة الذكر عن طريق إبرام صك قانوني عام يتيح قمع أي عمل من أعمال الإرهاب، أينما يرتكب وأياً كان مرتكبه. ولهذا السبب أضمر صوتي إلى أصوات الكثيرين ممن سبقوني في الكلام، وبخاصة رئاسة الاتحاد الأوروبي، في التشديد على أن تمضي اللجنة المختصة المعنية بإعداد اتفاقية دولية شاملة، التابعة للجنة السادسة، في عملها على وجه السرعة وبأوسع نطاق من المشاركة البناءة إلى أقصى حد من جميع الدول الأعضاء.

ونرجو أيضاً أن تستأنف بأسرع ما يمكن المفاوضات الرامية إلى تحديد نص اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وأخيراً، لا يسعنا أن ننسى أن الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية يمكن أن تكون أيضاً من بين الوسائل الجديدة والمخيفة التي ينطوي عليها خطر الإرهاب.

لقد ذكرت من قبل ضرورة القضاء على "المناطق الرمادية" فيما يتعلق بإفلات مرتكبي الأعمال الإرهابية من العقاب. ويلزم قرار مجلس الأمن السالف الذكر جميع الدول الأعضاء باعتبار الأعمال الإرهابية جرائم خطيرة وبكفالة أن تنعكس خطورة هذه الأعمال على النحو الواجب في العقاب الذي ينزل بمرتكبيها. ولكن الطابع العالمي للخطر الذي يواجها اليوم، وبالتالي إمكانية وقوع عمل إرهابي عالمي، يزيد في الأهمية الملحة لإنشاء محكمة جنائية دولية حتى عن ذي قبل. ولكي نزود النظام القانوني الدولي في آخر المطاف بأداة قضائية يشترك فيها مجتمع الدول برمته، نرجو أن يتم

يتسم موضوع هذه المناقشة بأهمية فائقة للإنسانية جمعاء، وبصفة خاصة للأمم المتحدة، المحفل الذي تتضمن مسؤولياته صون السلم والأمن الدوليين. وهذا ما يجب أن يكون المبدأ الإرشادي لكفاحنا المشترك ضد الإرهاب.

فالأمم المتحدة هي محفل يمكن فيه لجميع الأمم المحبة للسلام أن تعالج معا العزل التي تصيب العالم. ومن خلال نظام صامد لتجارب الزمن وقائم على المشاركة والتمثيل، تلتقي الدول الأعضاء في هذه المدينة العظيمة، تحت رعاية هذه المنظمة النبيلة، لتناقش وتتفق على مبادئ ومعايير للتعايش على هذا الكوكب المش. وفي الماضي كنا ندعى لأن نتناقش ونجد حلولاً للمشاكل التي تؤثر على سُكّاننا لهذا الكوكب. وكانت تلك المشاكل تتراوح بين تخفيف الفقر وحسم الصراعات والقضايا المتصلة بالصحة. وهذا الأسبوع دُعينا لأن نتناقش ونسهم في إيجاد حل لقضية أخرى تأثر علينا جميعاً، ألا وهي الإرهاب.

إن الإرهاب وبال يؤثر علينا جميعاً، فهو يهدد أسلوب الحياة الذي بتنا نعز به. وهو يتحدى المؤسسات الاقتصادية والسياسية التي شيدناها؛ ويقوض مبادئ التفاعل فيما بين الدول، وينكر وجود الإجراءات القانونية السليمة، والأسوأ من كل شيء أنه يرفض الالتزام بالمعايير المقبولة دولياً لحل الصراعات.

إن الإرهابيين يدمرون الهياكل الأساسية الحيوية، الاجتماعية والاقتصادية، في البلدان المستهدفة التي يختارونها بشكل تعسفي. ومن خلال أعمالهم يجرمون الضحايا الأبرياء من أسباب العيش. بل إن مجرد وجودهم يقوض إرادة الحكوميين، والمعايير والآليات المقبولة دولياً للمشاركة السياسية. وسواء مارسوا أعمالهم داخل البلد المضيف أو فيما يتجاوز حدوده، فإن أساليبهم تلقى الاستنكار بنفس

والمشردين داخلياً. وقد خصصنا بالفعل لهذا الغرض ٧ ملايين دولار لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. علاوة على ذلك، زارت وكيلا وزارة خارجيتنا السيدة بونيفر لتوها مخيمات اللاجئين الأفغان على حدود باكستان.

وقد أكدت إيطاليا في عدة مناسبات، جنباً إلى جنب مع شركائها الأوروبيين، ضرورة الأخذ بنهج شامل إزاء مشكلة الإرهاب الدولي وضرورة التعجيل بالتعاون على تحليل أسبابه الجذرية، حتى يتسنى بشكل أفضل وقف هذه الظواهر، بل ومنعها. وتعتزم الحكومة الإيطالية أن توجه في سياستها الخارجية التأكيد اللازم للإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر، ومحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية الواسعة الانتشار، وصون البيئة وحماية حقوق الإنسان والمجتمع. وباختصار، نعتزم السعي بإصرار لتحقيق هدف بناء عالم أفضل، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام للعام الماضي، المعنون "نحن الشعوب"، الذي أقره رؤساء الدول والحكومات في إعلان الألفية واعتمده مؤتمر قمة جنوا لمجموعة الـ ٨.

السيد غاسبار مارتينز (أنغولا) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي في البداية بأن أهني السيد سونغ-سو هان على تبوئه رئاسة الجمعية العامة وأن أرجو له كل النجاح في دوره الجديد.

ونشعر بالامتنان لعمدة نيويورك، السيد رودولف جوليان، على البيان الملهم الذي أدلى به يوم الاثنين. ونعتنم هذه الفرصة لنؤكد له من جديد، ولسكان مدينة نيويورك التي تستضيفنا، ولأسر الضحايا أعمق المشاركة الوجدانية في أعقاب مأساة ١١ أيلول/سبتمبر. وإننا نشي على شعب الولايات المتحدة لما أبداه، ولا يزال يبديه، من شجاعة وصمود بعد الهجمات الإرهابية.

وما برحت أنغولا تعزز تعاونها وتنسيقها مع الدول المجاورة، وبصفة خاصة من أجل مكافحة كل الجرائم المتصلة بالإرهاب، بما فيها الاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وغسل الأموال، وجرائم أخرى من هذا القبيل. وقد وقعت أنغولا اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المتعلقة بمنع الإرهاب ومحاربه، المؤرخة ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩. كما أنها طرف في الاتفاقية الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات، الموقعة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣؛ واتفاقية مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، التي دخلت حيز النفاذ في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١؛ واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، الموقعة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧١.

وندين بالامتنان لوفد الهند على تقديمه مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. كما نقدر مشروع اتفاقية مكافحة الإرهاب النووي، الذي قدمه الاتحاد الروسي؛ ونؤيد الاقتراحات الواردة فيه، آمليين أن يتناول جميع الأعضاء كلا المشروعين بطريقة بناءة وثمررة بغية التبكير باعتمادهما.

وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تكون منتبهة على وجه الخصوص للإرهابيين الذين يستترون خلف قناع المناضلين من أجل الحرية، أو من يعملون باسم الدين وتقرير المصير والسيادة. وكما ذكرنا الأمين العام، فإن قوانين السلوك المتحضر ينبغي أن تطبق على الجميع.

وباختصار، اسمحو لي أن أؤكد أنه ينبغي لنا، نحن شعوب الأمم المتحدة، أن نعقد العزم على أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجاء والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية،

القدر في أي مكان، ونستحق اتخاذ تدابير سريعة وفعالة لاستئصالها من على وجه الأرض.

وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدور حاسم في مكافحة الإرهاب الدولي، باعتماد استراتيجية عالمية شاملة تتضمن تدابير سياسية وعسكرية ودبلوماسية واقتصادية وقانونية واضحة للقضاء عليه، وبالتالي، فقد رحبت أنغولا باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يتصدى للإرهاب من جميع جوانبه، من خلال نهج عالمي وكلي. فهذا القرار يطلب من جميع الدول، ضمن جملة أمور، الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالإرهاب، ومن بينها الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ونحن نحث الدول الأعضاء كافة على اتخاذ إجراءات فورية لإنفاذ أحكام القرار.

لقد عانى الشعب الأنغولي في تاريخه من المجازر الناجمة عن الأعمال الوحشية الرهيبة التي يرتكبها الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) تحت قيادة السيد سافيمي. فتلک المنظمة الإرهابية تسببت في موت مئات ألوف الأشخاص، وفي خسائر ضخمة للاقتصاد، وخلقت آلاف من اللاجئين والمشردين داخليا. ولا تزال أعمال يونيتا تشيع الموت وتقوض عمل المؤسسات الديمقراطية والتنمية في البلد. وتلك الأعمال، في جوهرها وأهدافها، تحوي جميع العناصر التي يتسم بها مفهوم جريمة الإرهاب. وبهذه الصفة، أعرب المجتمع الدولي في حينه عن إدانته لها بفرض جزاءات، مثل تلك الواردة في قرارات مجلس الأمن — ٨٦٤ (١٩٩٣) و ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٧٣ (١٩٩٨) و ١٢٠٢ (١٩٩٨) و ١٢٩٥ (٢٠٠٠).

ومؤخرا، أدين أعمال يونيتا أيضا في بيان صحفي لمجلس الأمن يوم ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠١، وفي بيان رئاسي يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وأود أن أذكر الوفود بأن الرئيس أعلن هذا الصباح أن هذا سيؤدي إلى توفر ساعات أقل من أجل البيانات في المناقشة العامة، وحث المتكلمين على أن تكون بياناتهم في حدود ١٥ دقيقة. وسوف يؤدي تعاون الأعضاء في هذا الصدد إلى تسهيل عقد المناقشة العامة في الإطار الزمني المقرر.

ومما يساعد الأمانة العامة بدرجة كبيرة في استكمال قائمة المتكلمين المؤقتة في المناقشة العامة - وسوف نقوم باستكمال قائمة المتكلمين المؤقتة رقم ٣ للمناقشة العامة، الصادرة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠١ - أن تتكرم الدول الأعضاء بإبلاغ الأمانة العامة بالمستوى الذي ستمثل به، في موعد أقصاه الاثنين، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٧/٠٠. ولا شك أن الوفود قد لاحظت أن رقمالهاتف أو رقم الفاكس الأخير في المذكرة هو ٣٧٨٣-٩٦٣.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لا يزال هناك أكثر من ٨٠ متكلماً على قائمة البند ١٦٦ من جدول الأعمال "التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي". وحتى تتمكن من اختتام المناقشة الخاصة بهذا البند يوم الجمعة ٥ تشرين الأول/أكتوبر، ستعقد جلسة إضافية مساء غدا، الموافق ٤ تشرين الأول/أكتوبر، من الساعة ١٨/٣٠ حتى الساعة ٢١/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

وأن نوجد الظروف التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة من المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي؛ وأن ندفع بالرقمي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

ختاما أقول إنني على ثقة من أن الروح التي حدت إلى إنشاء هذه المنظمة النبيلة سوف تسود وسوف تقدم إسهاما مفيدا للغاية في اعتماد التدابير ذات الصلة التي ستوحد بيننا بشكل أوثق في كفاحنا من أجل القضاء على الإرهاب. فهذا هو أفضل سبيل لتكريم ضحايا ١١ أيلول/سبتمبر.

تنظيم الأعمال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أعطي الكلمة للأمانة العامة للحظة للتقدم بإشعار.

السيد بيرفيليف (مدير شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي) (تكلم بالانكليزية): أود أن أوجه انتباه الوفود إلى المذكرة الشفوية التي تم توزيعها توا في قاعة الجمعية العامة. وكما هو مبين في المذكرة الشفوية وأعلنه رئيس الجمعية العامة صباح اليوم، ستعقد المناقشة العامة للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة في الفترة من ١٠ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بمعدل جلستين يوميا، تعقد من الساعة ٩/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠ ومن الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٩/٠٠.